الرقابة المصرفية وسلامة العمل المصرفي

"دراسة في ضوء معايير لجنة بازل الدولية"

إعداد

د. / إبراهيم عبد الله عبد الرءوف محمد

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد

كلية الحقوق – جامعة المنصورة

مقدمة:

تعددت الأزمات التي تواجه البنوك خلال السنوات الأخيرة ، والتي أثرت سلبًا على كفاءة وفعالية دور القطاع المصرفي في مواجهة تلك الأزمات المالية وغيرها. أيضًا فقد شهد القطاع المصرفي حول العالم تحولات وتطورات متعددة لم تتوفر لغيره من القطاعات بنفس الدرجة ، كما تأثر هذا القطاع بالتطورات والتحولات الاقتصادية العالمية التى شهدتها الساحة المصرفية الدولية بداية بهيكل الجهاز المصرفي، ثم امتد الأثر إلى نشاطه. بالإضافة إلى ذلك التقارير العديدة التي تشير إلى الانهيارات العديدة للبنوك في الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الأوروبية واليابان دفع صندوق النقد الدولي إلى نشر تقاريره غير المتفائلة حول انخفاض معدلات التنمية والنمو في دول العالم في الفترة القادمة. كذلك فإن تداعيات أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد والمعروف ب (Covid 19) ، والتي زادت من دور البنوك في دعم خطط الدول لمواجهة الآثار السلبية الخطيرة التى نتجت عن تفشي هذا الفيروس ، ذلك سهل بشكلٍ كبير من احتمالية تعرض العديد من البنوك حول العالم لمخاطر الانهيار والإفلاس وغيرها.

تأسيسًا على ماتقدم ، بات من الضروري إخضاع القطاع المصرفي لعمليات رقابة شديدة من أجل الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك ، خصوصًا مع تصاعد الأزمات التي يتعرض لها النظام المصرفي من وقتٍ لآخر . ولعل الأزمات التي شهدها العالم سواء فى أواخر السبعينات ، عندما تعرضت دول جنوب شرق آسيا لأزمة مالية طاحنة كادت أن تودي باقتصاداتها ، وكذلك أزمة اليونان والأرجنتين ، وأزمة الأرجنتين ١٩٩٧م ، إضافة للأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ ، وأزمة تفشي فيروس كورونا ٢٠٢٠ ، والضغوطات الكبيرة جدًا التي يتعرض لها النظام المصرفي في معظم دول العالم.

بيد أن تحرير تجارة المعاملات المصرفية ساهم في سرعة تدويل وانتقال أزمات البنوك والأزمات المالية عبر العالم بشكلٍ سريع . إن الخوف من تعرض أسواق رأس المال والبنوك إلى انهيارات فى مختلف دول العالم، شجع المؤسسات الرقابية نحو البحث عن أساليب رقابية مناسبة لتقييم ورقابة آليات التعامل المصرفي ، وبما يتلاءم مع التغيرات والتطورات السريعة التي يشهدها قطاع البنوك .

ويبدو لنا،أنه منذ اتساع نطاق العولمة فإن الأنظمة المصرفية أصبحت أكثر هشاشة وأكثر تعرضًا للأزمات المالية، الأمر الذى أدى إلى تفاقم الوضع الاقتصادى للدول[1].

على ذلك ، فقد بذلت العديد من المساعي الإيجابية من قبل الخُبراء في مجال البنوك بشأن خلق واقتراح الآليات المناسبة لزيادة حجم رأس المال ، باعتباره الوسيلة الأهم للبنوك حال تعرضها لمخاطر بسبب عمليات توظيف الأموال وغيرها . لذلك فقد اهتمت الجهات الرقابية حول العالم بتطوير آليات ووسائل رقابتها للبنوك، وبما يتناسب مع تلك المتغيرات العالمية من أجل خلق معايير تستهدف علاج ضعف الرقابة الداخلية وقصور الإدارة فى النظم المصرفية ، في مختلف دول العالم ، خاصة من أجل تعزيز الوصول إلى أسواق مالية تتمتع بالكفاءة والانضباط.

نتيجة لما سلف ، سعت مؤسسات وأجهزة دولية عديدة إلى البحث عن وسائل تساهم في تعزيز الاستقرار المالى Financial stability، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ابتكار نظام التقييم البنكي Camels ،إضافة إلى لجنة بازل الدولية بالتعاون مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومقرها بنك التسويات الدولية فى سويسرا،إذ يقدم مجموعة واسعة من الخدمات المالية لمساعدة المصارف المالية

(1) ASLI D, ENRICA D, and THIERRY T, Banking on The Principles: Compliance With Basel core Principles and Bank Soundness, 2006, p.3.

والمؤسسات النقدية الرسمية الأخرى فى إدارة احيتاطياتها من النقد الأجنبي بالإضافة لقواعدها المتعلقة بكفاية رأس المال والرقابة على البنوك تجنبًا للأزمات المالية التى يمكن أن تحدث[1].

أهمية البحث :

يعتبر القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات التي تتعرض لمخاطر وأزمات مالية بسبب تزايد عمليات التحرير المالي وزيادة استخدام الأدوات المالية الجديدة ، إضافة إلى تأثير التقدم التقني والتكنولوجي على صناعة المصارف . ونتيجة لسرعة انتشار الأزمات المالية بفعل مؤشرات العدوى ، فقد بات من الضروري تفعيل آليات الرقابة المصرفية من أجل الحد من المخاطر وتحقيق الكفاءة فى العمل المصرفي.

على ماسبق ، فإن أهمية البحث تنبع من ضرورة تطبيق الاتجاهات العالمية في مجال إدارة المخاطر وابتكار الوسائل والمعايير التي تحد من درجات المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك . بالتالي ، بات على السلطات المالية في مختلف دول العالم تبني معايير لجنة بازل من أجل خلق رقابة مالية وإدارية فعالة تسهم فى الحد من المخاطر المصرفية والأزمات المالية.

أهداف البحث :

يمكن القول ، بأن الأهداف الرئيسية لدراستنا تتمحور حول النقاط التالية :

- ماهية الرقابة المصرفية وأهميتها وأبرز مرتكزاتها.
- الاطلاع على الجهود الدولية بخصوص آليات الرقابة المصرفية ووسائل تعزيزها.

---

(1) Bis: Core Principles for Effective Banking Supervision- consultative document, April, 2006, available at: http://www.bis.org/publ/bcbs123.htm

- معرفة اتفاقيات بازل القديمة والحديثة ، ودورها في الحد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك .

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة دراستنا في محاولة إبراز علاقة الرقابة المصرفية بسلامة العمل المصرفي من ناحية . وكذلك معرفة مدى الدور الذي يمكن أن تساهم به الاتفاقيات الدولية ، خصوصاً اتفاقيات بازل في الحد من الأزمات والمخاطر المصرفية من ناحيةٍ أخرى. وهل للرقابة المصرفية دور في الحفاظ على سلامة النظام المصرفي في مجمله.

منهج البحث :

سنعتمد في دراستنا حول الرقابة المصرفية وسلامة العمل المصرفي على المنهج التحليلي ، وذلك اعتمادًا على المصادر المتاحة باللغتين العربية والانجليزية. إضافة إلى الإطلاع على المصادر والإحصاءات الحديثة والتقارير الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية والمحلية ، والاستعانة بها في انجاز الدراسة.

خطة البحث :

بناءً على ما سبق، فإننا سنتناول هذه الدراسة من خلال مباحثٍ ثلاثة ، وذلك على النحو التالي :

المبحث الأول: مفهوم الرقابة المصرفية وأهميتها وأبرز ركائزها.

المبحث الثاني: الجهود الدولية بشأن آليات الرقابة على القطاع المصرفي.

المبحث الثالث: إتفاقية بازل الثالثة والآليات الجديدة لسلامة العمل المصرفي.

المبحث الأول

مفهوم الرقابة المصرفية وأهميتها وأبرز ركائزها

مفهوم الرقابة المصرفية :

بادئ ذي بدء نود التأكيد على أن هناك مفاهيم متعددة للرقابة المصرفية ، يمكننا أن نذكر بعض منها على النحو التالي :

تعريف صلاح الدين الامام للرقابة المصرفية، بأنها تتمثل في مجموعة القواعد والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية بهدف الحفاظ على السلامة المالية للمصارف يهدف إلى تكوين جهاز مصرفي جيد ، يستطيع المساهمة في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، وبالتالي قدرة الدولة والثقة في أدائها(١).

في حين اتجه رأي آخر إلى تعريف الرقابة المصرفية بأنها مجموع العمليات التي يستهدف منها، أن التنفيذ تم وفق النصوص القانونية ، والتعليمات الصادرة من الجهات المسئولة ، وذلك وفقا للخطط التى قام بها البنك من أجل تحقيق أقصى ربح ممكن مع تجنب المخاطر(٢).

بينما يرى رأي ثالث بأن الرقابة المصرفية، تعتبر جزءًا أساسيًا من العملية الإدارية ، تبتغي التحقق من أن التنفيذ والأداء يسيران وفقًا للخطة الموضوعة(٣).

---

(١) د. صلاح الدين محمد الامام ،تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية لنظام CRAFTE نموذجا ، مجلة الادارة الاقتصادية ، العدد التسعون ، السنة الرابعة والثلاثون ، ٢٠١١، ص ٣٥٧ ومابعدها.

(٢) د. منير إبراهيم هندي ، إدارة البنوك التجارية (مدخل إتخاذ القرارات) ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة الثالثة ، الاسكندرية ، ٢٠١٥، ص٣٥٠ ومابعدها.

(٣) بوزبرة فاطمة ، الرقابة المصرفية في الجزائر وفق مقترحات لجنة بازل ودورها في رفع أداء =

ومن جانبنا نتفق مع الرأي الذي يعرف الرقابة المصرفية بأنها " أحد أنواع الرقابة التي تمارسها السلطات النقدية في الدولة بهدف التحقق من سلامة النظم المصرفية والنقدية التي يتم تطبيقها ، إضافة إلى التأكد من صحة تطبيق القوانين واللوائح والتوجيهات البنكية والإشراف والمتابعة من البنك المركزي أو السلطة المخول لها طبقًا للقانون حق الاشراف والرقابة على المصارف"[١].

أهمية الرقابة المصرفية :

يحظى القطاع المصرفي بدور بالغ الأهمية فى الاقتصاد العالمى ، فقد عنيت الدول المتقدمة بإنشاء لجنة للرقابة المصرفية بمدينة بازل Basel بسويسرا تُعنى بوضع قواعد ومعايير يتعين على البنوك الالتزام بها. الأمر الذي من شأنه أن يرفع من جدارتها الائتمانية، ويقيها كذلك من آثار الصدمات المالية التي تعتبر من سمات النظام الرأسمالي. ولعل ما حدث مؤخرا من أزمات اقتصادية ومالية في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من بلدان العالم ، يبرز مدى أهمية الرقابة على البنوك .

على ذلك ، يمكن التأكيد على أن الرقابة المصرفية تبدو هامة جدًا من عدة نواحي ، يمكن أن نذكر منها [٢]:

- العمل على تقليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك، والتي قد تسهم في ضياع الودائع .

=

البنوك التجارية ، رسالة ماجستير ، جامعة الطاهر مولاي، الجزائر ، ٢٠١٥/٢٠١٦، ص٣.

(١) رشيدة جلاوي ، الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك (دراسة حالة الجزائر) ، رسالة ماجستير ، الجزائر،٢٠١٤/٢٠١٥ ، ص٤٩ .

(٢) انظر ، صلاح الدين الامام ، مرجع سابق ذكره ،ص ٣٥٨. وكذلك ، بوزبره فاطمة ، مرجع سابق ذكره ، ص٥. وأيضًا ،رشيدة جلاوي ، مرجع سابق ، ص٥٠.

- خلق آليات رقابية مناسبة تعزز دور البنوك التجارية والمتعلق بمتابعة أداء ماتقدمه من خدمات مصرفية لعملائها بدقة وسرعة والعمل على زيادة جذبهم.
- الحفاظ على ثقة العملاء فيما يقدمه الجهاز المصرفي من خدمات .
- الحفاظ على موجودات البنوك ، وتحسين آليات كشف الأخطاء والغش وغيرها من صور التلاعب.
- المساهمة في في استحداث نظم محاسبية ورقابية عالية الدقة، تساعد في تحسين وتطوير العمليات المحاسبية داخل الجهاز المصرفي .
- تعزيز ثقة المستثمرين فى النظام المصرفي ، مما يساهم في زيادة حركة الاستثمارات الأجنبية والمحلية .
- ضبط آليات التوسع النقدي والائتماني إضافة إلى تحسين النشاط التمويلي وتوجيهه لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية في البلاد.
- التحقق من كفاءة المعلومات المالية و التشغيلية، وتقديم المقترحات اللازمة التي تحسن الأداء بكفاءة وفاعلية.

الركائز الرئيسية للرقابة على البنوك :

إضافة الى ماتقدم ، توجد العديد من الركائز الأساسية للرقابة المصرفية ، والتى تعكس بوضوح مدى متانة وسلامة البنك ، والشكل البياني التالي رقم (١) يوضح ذلك :

شكل رقم (١) ركائز الرقابة المصرفية

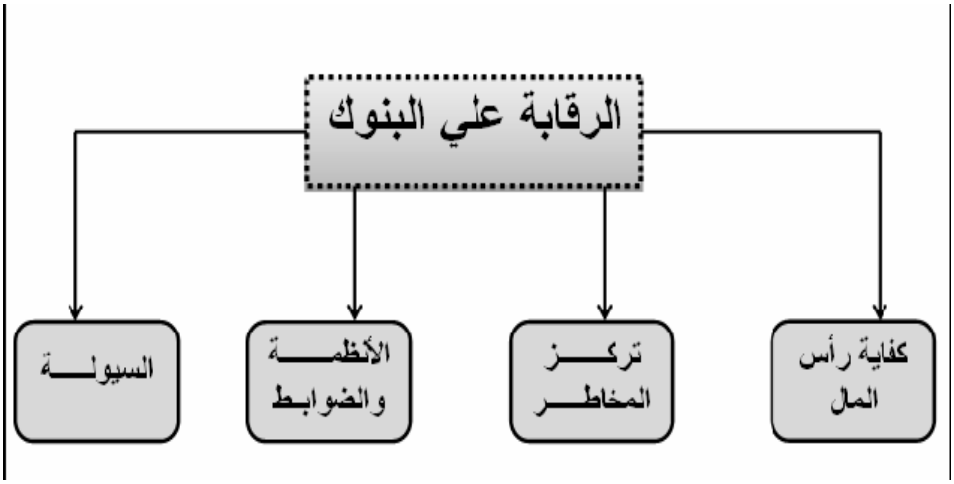

المصدر: من عمل الباحث ، استنادًا على بعض المراجع العلمية.

بالإطلاع على الشكل البياني السابق ، يتضح لنا أن الرقابة المصرفية تعتمد على عدة نقاط أساسية تعكس مدى قوة ومتانة البنك نعرض لها على النحو التالي :

- كفاية رأس المال: ويُمثل رأس المال أحد أهم ركائز الرقابة المصرفية ، حيث يعمل على امتصاص الخسائر حال حدوثها ، فضلاً عن دوره في تمويل البنية التحتية للبنوك ، ودعم تحولها إلى تقديم خدمات مصرفية حديثة . كما أن هذه الركيزة تلقى اهتمامًا كبيراً من المؤسسات الدولية، وعلى رأسها لجنة بازل ، خصوصاً مايتعلق بالأوزان الترجيحية لكافة النشاطات المصرفية[١].
- تركز المخاطر: تتمثل الطريقة التقليدية في الحد من المخاطر في تحديد

(١) محمد سميرأحمد ، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية ، دار المسيرة ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٩، ص٢٦٨ ومابعدها.

التزامات العملاء كنسبة من رأس مال البنك . بالتالي ، فإن زيادة تركز المخاطر، تزيد احتمالية حدوث الخسارة لدى البنك أكبر[١].

- الأنظمة والضوابط: وتستهدف هذه الأنظمة والتعليمات إيجاد آلية فعالة لحماية الودائع والموجودات ، إضافة الى وضع نظام محاسبي لائق يدعم كافة عمليات البنك ويعطي التقارير المناسبة متى طلبت وفي الوقت المحدد.
- السيولة: أحد المرتكزات المهمة لرقابة مصرفية فعالة ، وتتلخص في مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة ، خصوصاً تعاملات العملاء باعتبار أن ذلك يسهم في تعزيز سمعة البنك ويضمن وجوده بقوة في السوق المصرفي.
- نوعية الموجودات: تُشير بوضوح أن نوعية الموجودات نالت اهتماماً بالغاً من المهتمين بالعمل المصرفي ، خصوصاً السلطات الرقابية في البنوك لدورها في تحديد مدى سلامة البنك . ولعل نوعية الموجودات تعبر عن مدى قدرة المقترضين كشركات وأفراد وغيرهم على خدمة الدين. ذلك أن القروض الرديئة، والتي تزيد احتمالية عدم تحصيلها تعد أحد الأسباب الرئيسية في فشل المصارف.

(١) أحمد محمد مشعل ، الرقابة المصرفية الفعالة وأثرها على سلامة الصناعة المصرفية في ضوء مبادئ بازل ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة المنوفية ، مجلد ١١، العدد ٢١ ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣٩ومابعدها.

المبحث الثاني

الجهود الدولية بشأن آليات الرقابة على القطاع المصرفي

نود التأكيد في البداية ، على أن الأهمية الكبيرة للرقابة المصرفية دفعت المتخصصين نحو دراسة هذا الموضوع وتحليل كل مايتعلق به خصوصًا مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية ، وكذلك المعايير التي تم صياغتها ، وعلى وجه الخصوص معايير ضبط كفاية رأس المال وتقييم المخاطر .

أيضاً فقد اهتم الفكر الاقتصادى، بدراسة العلاقة بين القطاع المالى والمصرفى والنمو الاقتصادى[١]، حيث يعتبر وجود قطاع مالى قادر على حشد وتخصيص الموارد بكفاءة لخدمة الأغراض المنتجة والتنموية وتقليل المخاطر الائتمانية من المتطلبات الرئيسية لتحقيق وتقوية قطاعاتها المالية، فى الوقت الذى تسعى فيه إلى تقليل احتمالات تعرضها للهزات المالية والصدمات الخارجية. وقد قامت كثير من هذه الدول بخطواتٍ مهمة فى هذا السبيل فى السنوات الأخيرة.

بيد أن التوسع في منح الائتمان وتراجع سوق الأوراق المالية وتدفقات رؤوس الأموال ساهمت في إحداث الاضطراب في القطاع المالي والمصرفي . أيضاً، فإن تمادي البنوك في منح الائتمان دون دراسة لنوعية العميل المقترض ودراسة لطبيعة نشاطه بشكلٍ جيد ، فضلاً عن التوسع في تطبيق الخدمات المستحدثة كنتيجة لتحرير القطاع المصرفي ساهم هو الآخر في زيادة احتمالات تعرض البنوك لمزيد من المخاطر[٢].

([1]) David S. Bieri, The Basel Process and Financial Stability, Bank For International Settlements, November 2004, pp. 1-2.

(٢) د. أحد زكريا صيام ، دور الرقابة المصرفية والتحكم المؤسسي في الحد من الأزمات المالية : البنك المركزي الأردني أنموذجًا ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مؤتمر منظمات متميزة في بيئة متجددة ، الأردن ، ٢٠١١، ص٢٠٥.

ورغم هذه التطورات الجيدة، فقد ساهمت الأزمات الاقتصادية المتكررة التي حدثت في كثير من دول العالم ، خصوصًا الأزمات المصرفية ومحاولات إنقاذ النظام المصرفي إلى إعطاء دور كبير لوظيفة الرقابة المصرفية . كذلك ، فإن الرقابة المصرفية ودورها الهام يتضح من خلال الحد من المخاطر والحفاظ على سلامة وأمان النظام المالي من الأزمات والتقلبات الاقتصادية .إضافة إلى الأزمات التى شهدها القطاع المالى فى الدول النامية و المتقدمة ، والتي أثرت سلبًا على اقتصادات تلك الدول.

كذلك فقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن الماضى كثير من المستجدات على العمل المصرفى، والتى تركت آثارها على مايتم تقديمه من أعمال مصرفىة بشكلٍ كبير. ولعل منها على سبيل المثال ، تعرض البنوك للمنافسة من المؤسسات المالية غير المصرفية ، وتزايد المنافسة العالمية بين المؤسسات المصرفية، والتوسع فى عمليات الدمج المصرفي بالإضافة للاتجاه نحو توحيد الرقابة على المصارف عالميًا والتوسع فى الإقراض قصير الأجل.

إضافة إلى ماتقدم ، فإن طبيعة سياسات الإصلاح المالي والاقتصادي التي أقدمت عليها الدول تختلف من دولة إلى أخرى من حيث مدى عمقها ومجال تركيزها ، وإن كانت تهدف فى مجملها إلى زيادة الاعتماد على قوى السوق والحوافز الخاصة فى مجال الوساطة المالية وإدارة المخاطر والتأكيد على سلامة القطاع المالى وتقوية أطره التشريعية والتنظيمية، وتحسين مقدرة المؤسسات المالية على تعبئة المدخرات المحلية وزيادة المنافسة بين هذه المؤسسات.

لهذا ، فإن وجود رقابة مصرفية على درجة عالية من الكفاءة يعد عاملاً مهماً لمواجهة مخاطر التحولات الاقتصادية العالمية ، ومايصاحبها من أزماتٍ اقتصادية ومالية. كذلك سياساتها الائتمانية والتزاماتها تجاه المودعين، لاسيما المتعلقة بسلامة الأصول.

أولاً: الجهات المسئولة عن الرقابة المصرفية وتباين وجهات النظر[١]:

بادئ ذي بدء ، يمكننا القول باختلاف وجهات النظر بخصوص آليات الرقابة المصرفية والجهة المسئولة عن عمليات الرقابة ، وضمان فعاليتها.

بيد أن اختلاف وجهات النظر بشأن تحديد الجهة المسئولة عن الرقابة المصرفية يأتي تبعًا لاختلاف الظروف المؤسسية والثقافة الإدارية ومدى التقدم الاقتصادى وانفتاح أسواق المال فى كل دولة. فضلاً عن حجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك ، سواء مخاطر ائتمانية أو مخاطر سيولة أو مخاطر السمعة والسوق والإيرادات وغيرها. ووفقاً لما سبق ، يرى فريق إمكانية قيام جهات وهيئات رقابية أخرى سواء أكانت (عامة أو خاصة) بالإشراف على البنوك، وذلك بهدف إتاحة المجال للبنك المركزى للقيام بوظيفته الأساسية المتمثلة فى رسم وتنفيذ السياسة النقدية.بينما يتجه فريق آخر إلى أهمية قيام البنك المركزى بالإشراف التام على البنوك واستقلاليته فى أداء هذه المهمة باعتباره المختص برسم السياسة النقدية مع وزارة المالية.

بينما ذهب فريق ثالث إلى أهمية وجود تعاون مشترك ووثيق بين كل من البنوك المركزية المحلية والهيئات الرقابية استنادًا إلى التداخل بين كل من وظيفة الرقابة المصرفية وتحديد وصياغة السياسة النقدية والتى يجب أن تتسق إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية للدولة. وفى هذا الخصوص نعتقد أن دول العالم قد انقسمت فيما يتعلق بتحديد الجهات الموكل إليها عملية الرقابة إلى مجموعات ثلاثة رئيسية ، نذكرها على النحو التالي[٢]:

---

(١) النشر الاقتصادية التى تصدرها إدارة البحوث البنك الأهلى المصري العدد الرابع المجلد الرابع والخمسون القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص١٢.

(٢) د.إبراهيم عبد الله ، أثر تحرير الخدمات المصرفية على التنمية الاقتصادية ، دار الفكر والقانون ، اسكندرية ، ص١٣٠. راجع فى ذلك ؛ د. نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، ١٩٩٤م، ص٢٧٠ وما بعدها.

المجموعة الأولى: وتمثل مجموعة الدول التى تقوم فيها هيئات رقابية متخصصة بالإشراف على البنوك بالتعاون مع البنك المركزى ووزارة المالية، مع الأخذ فى الاعتبار اختلاف أهمية دور البنك المركزى وصور تدخله كجهة رقابية من دولة إلى أخرى.

المجموعة الثانية: وهى مجموعة الدول التى تقوم فيها وزارة المالية أو هيئات متخصصة فقط بالإشراف على البنوك.

المجموعة الثالثة: هى الدول التى يقوم فيها البنك المركزى (مستقلاً) بالإشراف والرقابة المصرفية ، وهو ما يسمى بنموذج البنك المركزى .

وبعد استعراضنا بشكلٍ موجز لوجهات النظر المتعلقة بنظم الرقابة المصرفية ومدى استقلال الجهة القائمة على هذه المهمة ، نلاحظ استمرار الاختلاف حول جهات الرقابة المصرفية . ومن جانبنا نعتقد بأن الاختلاف هنا ضروريًا اعتمادًا على أن الدول ليست متساوية ، فهناك دولة ذات اقتصاد قوى ومن ثم نظام مالى ومصرفى قوى، وبالتالى قد يناسبها رقابة مصرفية من نوع معين قد لا يناسب دولة أخرى أقل نموًا ، وهكذا...

ثانيًا: الأهداف الرئيسية للرقابة المصرفية [١]:

يمكن القول بأنهُ على الرغم من اختلاف نظم الرقابة فى دول العالم إلا أنه يوجد اتفاق عام على أهداف محددة ورئيسية للرقابة المصرفية ، يمكن أن نذكر أهمها على النحو التالي: [٢].

(١) د. إبراهيم عبد الله ، تحرير الخدمات المصرفية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية مع التطبيق على مصر ، دار الفكر والقانون ، المنصورة ، ٢٠١٣، ص ٢٠٠.

(٢) د. ماجدة أحمد شلبى، الرقابة المصرفية فى ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، =

١ـ ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفى:

يعتبر وجود نظام مالي قوي قادر على حشد الموارد المالية من المتطلبات الأساسية لتحقيق معدلات عالية من الاستقرار والنمو الاقتصادي . لذا فإن الكثير من دول العالم تسعى نحو تقوية ومساندة جهازها المصرفي وأنظمتها الرقابية أملا في تقليل حجم المخاطر والهزات المالية ، التي يمكن أن تتعرض لها ، خصوصا من الخارج، وبفعل مؤشرات نقل عدوى الأزمات المالية. تأسيسًا على ذلك ، فإن ضمان كفاءة الجهاز أمُ بالغ الأهمية ، ويترتب عليه فوائد كثيرة جداً للتنمية الاقتصادية، وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي.

بيد أن ذلك يحدث من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر وتقييم العمليات الداخلية بالبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيسية وتوافق عمليات البنوك مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة. إضافة إلى تقييم الوضع المالى للبنوك، للتأكد من مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. ولعل الهدف من ذلك يتمثل في الحفاظ على تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات الحيوية والمهمة، والتى لا يستطيع القطاع الخاص تدبير تمويلها بشكلٍ كامل.

٢ـ الحفاظ على استقرار النظام المالى والمصرفى:

تعمل الرقابة المصرفية على توجيه الاستثمارات نحو تمويل المشروعات التي تخدم التنمية الاقتصادية. أيضًا فإن استقرار النظام المالى[١] والمصرفى يُعد أبرز

=

الدليل الإلكترونى للقانون العربى، وهذا بحث منشور على الشبكة الدولية للمعلومات على موقع: www.arablawinfo.com . 5/12/2007.

(١) الندوة التى عقدتها مؤسسة النقد العربي السعودي بالمعهد المصرفي بالرياض، بعنوان "ندوة عن المعايير الاحترازية للمصرفية الإسلامية"،١٥يناير٢٠٠٧، ص٢، راجع الموقع الآتى:

=

الأسباب التى دعت إلى ضرورة إيجاد نظام فعال للرقابة المصرفية ، بالنظر إلى الأزمات المالية financial crisis التى حدثت خلال عقد التسعينات والتى هزت الاستقرار العالمى ، والتي حتمت على الدول التدخل من أجل الرقابة على مصارفها.

ونظرًا لأهمية الرقابة المصرفية ، والتي تساعد البنوك على أداء خدماتها المصرفية لجميع عملائها بدقة وسرعة اعتمادًا على الوسائل الالكترونية الحديثة ، فإن الدول تتخذ بعض الإجراءات منها، تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية وضمان عدم تعثرها حماية للنظام المصرفى والنظام المالى ككل. إضافة إلى وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم فى البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو العمليات الدولية.

٣- حماية المودعين:

من المهام الأساسية للبنوك حماية أموال المودعين ، واستخدام أفضل الوسائل التكنولوجية من أجل جذب الكثير من العملاء .ورغم ذلك ، يتعرض المودعين للعديد من المخاطر ، منها مخاطر عدم السداد وتعثر البنوك، بالإضافة إلى المخاطر التى تتعرض لها البنوك والمتعلقة بممارسة أنشطتها مثل الإفلاس ولعل ما حدث للبنوك الأمريكية خلال الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، خير شاهد على ذلك.

ولعل وظيفة البنك في توفير السيولة من الوظائف الهامة جدا للمودعين . فخطر عجز البنك عن الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد تجاه المودعين بالعملات المحلية والأجنبية ، لاشك يؤثر على سمعة البنك ، بل النظام المصرفي ككل .ويلاحظ أن حماية المودعين تتم عبر تدخل السلطات الرقابية لإحكام السيطرة واتخاذ الإجراءات

=

http://www.sama.gov.sa/ar/news/1428-01/14280122-1.htm.

الملائمة لتفادى المخاطر المحتملة التى تتعرض لها الأموال فى حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها تجاه المودعين، لاسيما المتعلقة بسلامة الأصول.

ثالثًا: البنوك دولية النشاط وخضوعها للمعايير الدولية في الرقابة والإشراف[١]:

ساعد ظهور العولمة وتحول الكثير من دول العالم إلى تطبيق الفكر الاقتصادي الحر إلى ظهور وتوغل الشركات متعددة الجنسيات والبنوك التابعة لها وللدول الصناعية الكبرى .وفي بادئ الأمر كانت تعمل هذه البنوك بحرية كبيرة مستهدفة تحقيق أكبر ربح ممكن دون أن تخضع في الوقت ذاته لمعايير رقابية تحد من تعرضها للمخاطر والأزمات. لكن لماذا لم ترغب هذه البنوك في الخضوع للأنظمة الرقابية الدولية سواء من تلقاء ذاتها أو من قبل دولها؟

ونشير هنا إلى دراسة أجريت[٢] عن أزمة المديونية العالمية وموقف البنوك التجارية الدولية ، و تم استنتاج الآتى:

١- في بداية الأمر فإن قواعد قياس درجة التركز فى كل بلد قبل عام ١٩٧٧م لم تكن موجودة آنذاك ، إضافة إلى عدم وجود نظام التقارير الشاملة عن الإقراض الأجنبى من قبل البنوك. فالمتبع أن لكل بنك أمريكى نظامه الذى يعمل طبقًا له ، كان لكل بنك هيئة إشرافية ذات معايير خاصة منفصلة تمامًا عن المعايير التى تتبعها بنوك أخرى.

---

(1) Robert C. Effrots, Current Legal Issues Affecting Central Banks, International Monetary Fund, March, 1997, p. 310.

(٢) د. السيد أحمد عبد الخالق، البنوك التجارية الدولية وأزمة المديونية العالمية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، ١٩٩٢، ص٧٠.

٢- عدم وجود تنسيق بين القواعد والضوابط التنظيمية بين مختلف البنوك الدائنة التى تنتمى إلى دولٍ مختلفة، حيث كانت توضع على أسس وطنية فى الدول الصناعية المتقدمة.

٣- غالبية البنوك الدولية لم تخضع للحد الأدنى من الإشراف من حكوماتها ومنها على سبيل المثال، البنوك الأميركية ، حيث آثرت هذه الدول عدم التدخل لرغبتها فى عدم حرمان بنوكها من المنافسة وتحقيق مكاسب كبيرة فى السوق الدولية للإقراض.

٤- ماسبق أدى بالتأكيد إلى حجب إمكانية رسم صورة دقيقة وظاهرة عن درجة الانكشاف الكلية بالنسبة لكل بنك، وبالتالي عن موقف الجهاز المصرفى فى بلد ما ككل.

٥- اختلاف قواعد الرقابة والإشراف على آلية عمل البنوك من دولة لأخرى[١].

- كان نظام الإشراف المتبع فى المملكة المتحدة يعتمد اعتماداً رئيسيًا على التقارير التى تقدمها البنوك والاجتماعات غير الرسمية مع الإدارة فى البنوك. ولكن فى عام ١٩٧٥م أصبحت مسئولية الإشراف من اختصاص مجلس الأوراق المالية والاستثمارات. وأخيرًا إلى هيئة الخدمات المالية FSA[٢].
- بينما كانت البنوك فى الولايات المتحدة الأمريكية U.S.A، تخضع لقواعد فى عمليات الإشراف والفحص الدورى من الحكومة . بعد ذلك ، أصبحت مهمة

(١) د. سلوى العنترى، أثر تحرير تجارة الخدمات المالية على وظائف البنك المركزى، مجلة البنوك، العدد السادس والعشرين، سبتمبر- أكتوبر ٢٠٠٠م، ص٢٩ وما بعدها؛ وكذلك د. محمد محمود إبراهيم المكاوى، مستقبل البنوك الإسلامية فى ظل التطورات الاقتصادية العالمية، رسالة دكتوراه، كلية حقوق المنصورة، بدون دار نشر، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣ ، ص٢١٦.

(٢) النشرة الاقتصادية، البنك الأهلى المصرى العدد الثالث المجلد الخمسون،القاهرة ١٩٩٧م، ص٢١.

الإشـراف والمتابعـة يتقاسـمها مجلـس الاحتيـاطى الاتحـادى ووزارة الماليـة والهيئة الاتحادية للتأمين على الودائع .

- عكس الوضع فى سويسرا وألمانيا الغربية حيث تبنيا نظامًا يعتمد على استخدام محاسبين للتفتيش على البنوك. وحاليًا بالنسبة لسويسرا فإن سلطة الإشراف انتقلت إلى الجنة المصرفية الاتحادية، كما أصبحت الرقابة المصرفية فى ألمانيا للبنك المركزى كوحدة مستقلة.

مماسبق يظهر لنا بوضوح ، كيف أن البنوك دولية النشاط كانت غير خاضعة لرقابة وإشراف كافية من قبل دولها، ولعل ذلك يرجع لجملة من الأسباب، يمكن أن نذكر منها رغبة دول هذه البنوك فى عدم حرمان بنوكها من المنافسة، بالإضافة إلى تحقيق مكاسب كبيرة فى السوق الدولية للإقراض.

وبشكلٍ عام ، فإن الحديث عن وجود رقابة موحدة وفعالة جاء بعد إقرار القواعد التى وضعتها العديد من المؤسسات المالية الدولية ، وعلى رأسها لجنة بازل وخصوصًا معايير كفاية رأس المال ، باعتباره المحور الأهم في جميع اتفاقيات اللجنة . بيد أن التزام البنوك بمقررات بازل للرقابة المصرفية، بالإضافة لما تضعه البنوك المركزية فى دولها من قواعد رقابية لم يمنع حدوث الأزمات المالية والمصرفية . ولكن ماهي المعايير التقليدية لكفاية رأس المال ؟ وماهي أبرز مقترحات لجان بازل المختلفة؟ هذا ماسنعرض له خلال الصفحات القادمة.

رابعًا: المعايير التقليدية لقياس كفاية رأس المال:

دائماً مايطرح موضوع كفاية رأس المال من أجل أن محافظة البنوك على مستويات معينة من رأس المال تمكنها من تحسين وضعها التنافسي . أيضاً، فإن رأس المال يعد أحد المتطلبات الرئيسية للبنوك والتي تلعب دورًا مهمًا من أجل تحقيق

معدلات نمو أعلى . هذا ، وقد استحوذ موضوع كفاية رأس المال على اهتمام البنوك التجارية وكذلك غالبية السلطات النقدية على مختلف مستوياتها في مختلف البلدان.[١].

وتجدر الإشارة ، أن رأس مال البنك يعتمد عليه كركيزة لامتصاص الخسائر حال حدوثها، وكذلك من أجل تمويل البنية الأساسية للبنوك. ولتبيان أهمية رأس المال، فقد حظى هذا الموضوع باهتمام على مستوى عالمى كبير، حيث تم وضع العديد من التعليمات التي تطبق على مستوى دولى بخصوص نسبة كفاية رأس المال. وقد تم العمل على تحديث التعليمات التي صدرت سابقًا بخصوص رأس المال ، والتى كانت تعتمد على وضع أوزان ترجيحية لجميع الأنشطة المصرفية التى يقوم بها البنك، والعمل على إلزام البنك بالاحتفاظ برأس مال كاف لمقابلة المخاطر التى يتعرض لها ، وهو ما يؤكد أهمية الإشراف المصرفي ودوره المهم فى الاستقرار المالى[٢].

أضُف إلى ذلك، أن رأس مال البنك يعكس بوضوح المخاطر المتوقعة فى تسهيلات البنوك والائتمانية بمعنى آخر أن زيادة رأس المال ترتكز بشكلٍ أساسى على زيادة توقع المخاطر المحتملة والعكس صحيح.

هذا، وقد اكتسب هذا الموضوع أهمية متزايدة خصوصًا فى ظل التطورات المالية والمصرفية الدولية المتلاحقة . وكذلك في ظل انفتاح الأسواق بصورة غير مسبوقة عن الوضع في الماضي ، وبخاصة فى الدول الصناعية الكبرى التى عملت

---

(١) النشرة الاقتصادية التى تصدرها إدارة البحوث الاقتصادية، البنك الأهلى المصري العدد الثالث، المجلد الواحد والأربعون، القاهرة١٩٨٨، ص١٨٠.

(2) Bis: The importance of banking supervision in Financial Stablity, preview 2008, pp. 1-5. available at: http://www.bis.org.

وانظر كذلك: د. إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة فى الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، مرجع سابق، ص٥.

على توحيد أنظمة الرقابة بها، ووضع الحدود الدنيا لرؤوس أموال مصارفها والغرض هو وضع حد أدنى من القواعد والأنظمة التى تسمح بالمنافسة[١].

ولا تعتبر عملية تحديد كفاية رأس مال البنك أمرًا يسيرًا، بل أن هناك العديد من المعايير التى يجب مراعاتها عند تحديد مدى كفاية رأس المال ، وهى:

أ- المعيار الأول: نسبة رأس المال إلى إجمالى الأصول الخطرة:

بناءًا على هذا المعيار يتم استبعاد الأصول التى لا تشتمل على مخاطر ، مثل أرصدة البنوك لدى البنك المركزى والبنوك التجارية والأذونات والسندات التى تصدرها الدولة. هذا، وقد أصبحت هذه النسبة من أكثر النسب تمشيًا مع الواقع العملى، حيث بدأت كثير من الدول فى استخدامها لتحديد نسبة المخاطر بناءًا على خطورة كل عنصر من عناصر الأصول[٢].

ولعل الانتقاد الذي يوجه لهذا المعيار، عدم أخذه فى الاعتبار اختلاف درجة مخاطر الأصول، والتى تختلف تبعًا لطبيعة الأصول التى توظف فيها الأموال، فقد يقوم بنك معين بتوظيف أمواله فى أصول ذات مخاطر عالية، في حين يقوم بنك آخر بتوظيف أمواله فى أصول ذات مخاطر متدنية؛ الأمر الذى يترتب عليه اختلاف درجة مخاطر البنك وسلامة نشاطه تبعًا لسياسته وإدارته.

(١) النشرة الاقتصادية ، البنك الأهلى المصرى، العدد الرابع، المجلد السادس والخمسون، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٥.

(٢) النشرة الاقتصادية ، البنك الأهلى المصرى، مرجع سابق، ص١٨١.

ب- المعيار الثاني : نسبة رأس المال إلى إجمالى الموجودات (الأصول):

حظي موضوع رأس المال فى البنوك بأهمية كبيرة منذ إقرار لجنة بازل معيارها الموحد بخصوص كفاية رأس المال وكان ذلك فى عام ١٩٨٨، وأصبحت البنوك ملزمة بمراعاة هذا المعيار إذا ما أرادت التعامل وفقًا لشروط ومتطلبات الأسواق الدولية.

أيضًا ، يتيح هذا المعيار للبنك تغطية الخسائر التى قد تواجهُه ، كما يضمن أيضًا حقوق المساهمين والمودعين. بيد أن هذا معيار رأس المال إلى إجمالى الأصول لم يتم استخدامه إلا بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها .

وتعتبر نسبة رأس المال إلى الأصول مؤشرًا مقبولاً لمواجهة أية خسائر قد يتكبدها البنك وفى حدود تلك النسبة، إلا أنها تعتبر المعيار الأمثل لعدم التمييز بين نوعية الأصول، خصوصًا أن هناك أصول رديئة.

إضافة إلى ماسبق ، أن البنوك مطالبة بألا تقل نسبة رأس المال (الأصول) عن ٥%. أيضًا فقد سُمح للمشرفين على النظام المصرفي بأن يزيدوا هذه النسبة ، بحيث تتراوح بين ٧%-١٠% ، طبقًا لقانون ١٩٨٣ ، خصوصًا بالنسبة للبنوك ذات درجة التركيز الشديد فى بعض البلدان[١].

أيضًا ، فان ثورة الاتصالات والمعلومات وتطلع غالبية الدول نحو تحرير اقتصاداتها، كان من شأنه إذابة الحواجز بين الدول، فضلا عن تعرض العمل المصرفى لكثيرٍ من المخاطر التى تتعلق بطبيعة مصادر الأموال واستخداماتها، وتلك المخاطر

(١) د. السيد أحمد عبد الخالق، البنوك التجارية الدولية، وأزمة المديونية العالمية، مرجع سابق، ص٨٠.

التى قد تنشأ عن عوامل داخلية ترتبط بنشاط وإدارة البنك أو بسبب عوامل خارجية نتيجة تغير الظروف التى يعمل البنك فى ظلها. لهذا ، لزم تحوط البنوك لهذه المخاطر بالعديد من الوسائل منها :تدعيم رأس المال والاحتياطيات، أي كفاية رأس المال بما يتناسب مع المخاطر التى تتعرض لها أنشطة البنك. كذلك ، ضمان بعض القروض والاستثمارات من المخاطر العالية التى يمكن أن تتعرض لها، وضمان بعضه الأخر بالسداد(١).

ج- المعيار الثالث : نسبة رأس المال إلى إجمالى الودائع:

يمكننا القول ، بأن بدايات اعتماد البنوك على هذا المعيار كان في عام ١٩١٤م، حيث حُددت هذه النسبة بحوالي ١٠%، واستمرت هذه النسبة معمولاً بها حتى وقت حدوث الحرب العالمية الثانية.

و جدير بالذكر ، أن البنوك الأمريكية قد اعتمدت نسبة ١٠% كمقياس مناسب لمدى كفاية رأس المال، بمعنى أن تكون الودائع تعادل عشرة أضعاف رأس المال. ونتيجة لذلك ، كلما ازدادت الودائع عن النسبة المقررة تزيد بالتالي مخاطر البنك تجاه المودعين (٢). وعلى أية حال فإن هذا المعيار يشير بوضوح إلى قدرة البنوك التجارية على إمكانية رد الودائع من رأسمالها. وبالبناء على ذلك ، كلما ارتفعت نسبة رأس المال قلت المخاطر التي يمكن التعرض لها، خصوصًا فى فترات الأزمات الاقتصادية والمالية.

(١) د. محمد محمود المكاوى، مرجع سابق، ص٢٢٥.
(٢) د. محمد محمد المكاوى، مرجع سابق، ص٢٢٤.

وبشكلٍ عام ، فقد تعرض هذا المعيار إلى عدة انتقادات ، يمكن أن نذكر بعض منها ، على النحو التالي [١]:

١- اختلاف النسبة المفروضة على البنوك وفقًا لاختلاف حجمها ، حيث لجأت بعض البنوك المركزية إلى فرض نسبة أعلى على البنوك الصغيرة.

٢- عدم الاهتمام بأصول البنك التى توظف فيها الودائع؛ إذ تختلف درجة مخاطر البنك تبعًا لطبيعة الأصول التى توظف فيها الودائع.

تأسيسًا على ماتقدم، ونتيجة لاستمرار الأزمات الاقتصادية والمالية فى ظل النظام الاقتصادى الرأسمالى المعاصر. جاءت التعديلات المتتالية على معايير كفاية رأس المال السارية بدءًا من عام ١٩٨٨م بهدف إيجاد المناخ الملائم للائتمان ذلك لضمان تفعيل الرقابة على مخاطره ، وتدعيم الملاءة المالية للجهاز المصرفى على مستوى دول العالم .

هذا ، وقد عمدت اللجنة منذ نشأتها وحتى الآن إلى اقتراح قواعد موحدة تعمل كإطار عام اعتمادًا على قواعد الرقابة المصرفية التي يتم تطبيقها على مختلف البنوك الدولية فى معظم دول العالم . بعد ذلك ، طور الأمر بشكل كبير لتصبح هذه الاقتراحات بمثابة قواعد يتعذر الخروج عليها ، وباتت ملزمة أكثر من كونها قواعد استرشادية[٢].

هذا، وقد توصل الاقتصادي Van Roy، فى نهاية دراسة على مجموعة الدول التي دعمت وتوصلت لاتفاق بازل ١٩٨٨ ، إلى أن دول مجموعة العشرة لم تلتزم بمعايير لجنة بازل للحد الأدنى ، والمتعلقة بمتطلبات رفع رأسمال بنوكها وذلك باستثناء

(١) أ. محمود عبد السلام عمر، لجنة بازل بين التوجهات القديمة والحديثة، المعهد المصرفى، سلسلة أوراق للمناقشة، ١٩٩٥م، ص٢٠.

(٢) د. محمد محمود المكاوى، مرجع سابق، ص٢٢٦.

(فرنسا- إيطاليا). وأكد Roy على أن تأثير معايير بازل لعام ١٩٨٨م لم تكن موحدة بالنسبة لجميع البلدان، حيث أن المخاطر والتغيرات فى رأس المال ، كانت مختلفة التأثير بالنسبة لجميع البلدان ، التى أجريت عليهم الدراسة. وإجمالاً، فإن الأدلة التى تم عرضها تشير أن اتفاق عام ١٩٨٨ كان فعالاً فى زيادة رأس المال، وحماية البنوك من ممارسة الأنشطة الخطرة[1].

(1) Patrick Van Roy, (2005), "The impact of the 1988 Basel Accord on Banks, Capital Ratios and Credit Risk-Taking: an international study", European Centre for Advanced research in Economics and statistics (ECARES), Université libre de Bruxelles.

المبحث الثالث

إتفاقية بازل الثالثة والآليات الجديدة لمواجهة خسائر البنوك

بعد الحديث عن الجهود الدولية في مجال الرقابة المصرفية ، اتضح لنا أهمية الرقابة على المصارف . كما لُوحظ أن البنوك دولية النشاط خضعت لرقابة نظمها المصرفية، بالإضافة إلى معرفة المعايير التقليدية التي استحدثتها لجنة بازل العالمية للرقابة على المصارف، والتي أكدت على أهمية الرقابة لسلامة النظام المصرفي والمالي .

والسؤال الآن، ماذا عن معايير لجنة بازل الثالثة ؟ وكيف يمكنها تعزيز دور البنوك في مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية ؟

يتأثر القطاع المصرفى بالعديد من التغيرات الإستراتيجية وكذلك التطورات على الساحة الدولية والإقليمية ، لعل من أبرزها ما يتعلق بالأزمات المالية الكبرى التي حدثت فى العديد من الدول ، واندلاع أحداث الحادى عشر من سبتمبر، والحرب الأمريكية على العراق، وأخيرًا الأزمة المالية العالمية في سبتمبر ٢٠٠٩، وحالياً تداعيات أزمة تفشي فيروس كورونا ٢٠٢٠ ومانتج عنه من تدهور اقتصادي كبير في العديد من الاقتصادات حول العالم.

ولاشك أن التطورات سالفة الذكر ألقت بظلالها على الأسواق المصرفية الدولية ، خصوصًا ، مع اتجاه المجتمع الدولى نحو مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال ، وفرض معايير حديثة لكفاية رأس المال والإفصاح المالى ، والحاجة إلى تحرير التجارة فى الخدمات المالية ، إضافة إلى تعزيز الشفافية المالية،

هذا وقد شهدت الساحة الدولية فى السنوات الأخيرة الكثير من التحولات والمستجدات والمتغيرات العالمية فى ظل العولمة Globalization التى تقوم على تحرير المبادلات التجارية والمالية مع الدمج فى الاقتصاد العالمى فى ظل التكتلات الاقتصادية والكيانات العملاقة.

وجدير بالذكر أن العلاقة الوثيقة التي تربط القطاع المالي بدعم جهود الدول في التنمية الاقتصادية ، نلاحظ آراء لذلك جوزيف شوميتر التى تعود إلى عام ١٩١٢، و حدد فيها بوضوح وظائف وحدات الوساطة المالية باطلاعها بتعبئة المدخرات وتقسيم المشروعات وإدارة المخاطر المصرفية ومراقبة أداء المشروعات، كما ربط بين هذه الخدمات وعملية التطوير التكنولوجى، وبين الإبداع والتنمية الاقتصادية(١).

على هذا، دائمًا نجد مختلف الحكومات تحرص على وضع قواعد قوية للرقابة المصرفية والمتابعة الدقيقة على البنوك من أجل استقرار للنظام المالى وضمان كفاءة أعلى النظام المصرفى وبما يتناسب مع التطورات العالمية المتسارعة.

وبصفةٍ عامة ، فقد ارتبط وجود الرقابة المصرفية بوجود البنوك ، وتطورت بتطور أعمال البنوك التجارية وتنوع خدماتها التي انتشرت بشكل مذهل .لاسيما مع تزايد استخدام الانترنت ومانتج عنه من تطبيقات ساهمت في زيادة إجمالي عدد المتعاملين الحاليين والمحتملين . ومع بدايات ظهور لجنة بازل ووضع معاييرها بدايًة من عام ١٩٨٨ ، حدث تطور لافت لمفاهيم الرقابة ومعاييرها وأدواتها . أيضًا ، فقد حدث تطوير في عمليات إدارة مخاطر الإقراض ، خصوصًا فى ظل القواعد الدولية

(١) مزيد من البيانات عن الإفصاح المالى للبنوك: الأوراق والتوصيات الصادرة عن اللجنة العربية للرقابة المصرفية،لاجتماع الرابع لصندوق النقد العربى، ١٩٩٤، متاح على العنوان التالى:
http://www.amf.org.ae
وكذلك ، د.إبراهيم عبد الله ، مرجع سابق ذكره ، ص ١٣٠ ومابعدها.

لضبط الأداء المصرفى ، والمتمثلة فى معايير كفاية رأس المال التى عرفت بعد ذلك باسم مقررات بازل[١] . ووفقًا لها ، فقد تم إلزام الدول الأعضاء فى اللجنة بتوحيد طرق الرقابة من قبل البنوك المركزية ورفع نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك لتصبح فى حدود ٨% من مجموع أصولها الخطرة.

في سبتمبر عام ١٩٩٩، أجرت اللجنة جملة من التعديلات المهمة ، التى تتعلق بطريقة حساب معدل كفاية رأس المال مستهدفة بذلك توسيع قاعدة كفاية رأس المال ، فضلاً عن تحقيق الأهداف التالية:

أ- العمل على دعم التساوى والتوازن فى المنافسة بين البنوك دولية النشاط وضمان تكافؤ الأنظمة والتشريعات.

ب- إدراج العديد من المخاطر وإيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة للتطبيق فى البنوك على كافة مستوياتها.

ج- تحقيق المزيد من معدلات الأمان والسلامة ومتابعة النظام المالى العالمى.

وعلى ذلك ، فإن إستراتيجية لجنة بازل فى هذا الشأن ، تقوم على ما يلى[٢]:

٣- اعتمادًا على مستوى انضباط السوق ودرجة انفتاحه ، يتم اختيار النظم الرقابية الملائمة وأنواع المشاركة الحكومية، وكذلك العناصر الرئيسية التى تساهم فى تنشيط النظام المالى والمصرفي .

---

(١) راجع فى ذلك الموقع الإلكترونى لبنك التسويات الدولية على العنوان التالى:

http://www.bis.org

(٢) النشرة الاقتصادية التى تصدرها إدارة البحوث الاقتصادية، البنك الأهلى المصرى، العدد الثالث، المجلد الخمسون،القاهرة ١٩٩٧م، ص١٢.

٤- المنظمات الدولية متعددة الأطراف ، مثل صندوق النقد الدولى وكذلك البنك الدولى تعمل على دعم ومساعدة الدول على تبني أفضل القواعد السليمة للرقابة وتبيان إمكانية تطبيقها.

٥- تتحمل السلطات المعنية فى كل دولة المسئولية عن اتخاذ السياسات اللازمة لتدعيم المؤسسات المالية والمصرفية.

٦- معظم الدول الصاعدة في حاجة إلى إصلاحات مالية عاجلة يعتمد الوقت المطلوب لإجرائها على طبيعة تلك الإصلاحات ومداها . ويمكن أن تقوم المؤسسات الدولية بتقديم المساندة للدول فى هذا الشأن.

٧- يتعين على كل دولة تحديد الصياغة المناسبة لها فى اختيار القواعد الرقابية بها وطرق ممارستها ، مع إمكانية الاستعانة فى ذلك بالجهات ذات الخبرة فى هذا المجال مثل ، لجنة بازل وغيرها من المنظمات العالمية.

تأسيسًا على ماسبق ، سنحاول من خلال المبحث القادم تحليل الاتفاقات الجديدة التي أقرتها لجنة بازل ، خصوصاً اتفاقية بازل الثالثة ، وأبرز مافيها وكيف يمكن مواجهة خسائر البنوك بالاعتماد على هذه المقررات . أيضًا سنحلل أهم جهود ومساعي الجنة لإحداث تطوير في معايير الرقابة المصرفية من جانبين ، على النحو التالي :

أولاً: لجنة بازل الدولية وتطوير آليات الرقابة على البنوك.

ثانيًا: اتفاق بازل الثاني ومعيار كفاية رأس المال.

الجانب الأول : لجنة بازل الدولية وتطوير آليات الرقابة على البنوك[١]:

تحدثنا آنفًا عن الدور المهم الذي يؤديه القطاع المصرفى فى جميع الاقتصادات الحديثة سواء فى الدول المتقدمة أم النامية ، إضافة إلى اسهاماته بدرجة كبيرة فى تحقيق النمو الاقتصادى لمختلف الدول،حيث يقوم قطاع البنوك بتوجيه رؤوس الأموال والمدخرات إلى الاستثمار فى المشروعات التى يمكنها أن تحقق عائدا كبيرا ومرتفعا، ومن ثم تساهم فى أغراض النمو الاقتصادى.

بيد أن عملية تحرير القطاعات المصرفية ، حول العالم أدخلت البنوك فى اتجاه التحرير المالى إلى والعولمة المالية Financial Globalization، بكل تحدياتها وآثارها على الجهاز المصرفى . ومن هنا بات من الضروري على الجهاز المصرفى بمكوناته المختلفة البحث نحو آليات لتحديث العمل المصرفى يمكن من خلالها التعامل مع التحديات التى خلقتها وستخلقها عمليات تحرير البنوك على اقتصادات الدول . إن الرقابة المصرفية وتطوير أدواتها سيعزز من دور إدارات البنوك بحيث يتم تعظيم الآثار الإيجابية وتقليل من الآثار السلبية إلى أدنى درجة ، خصوصاً في ظل الأزمات المالية والاقتصادية التي يمر بها العالم من وقتٍ لآخر ، وهو المشاهد حاليًا في ظل أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد ، وتداعياته الخطيرة جدًا على موازنات الدول وتحمل النظام المصرفي أعباء متزايدة لدعم جهود الدولة للتصدي للآثار السلبية الضارة .

نتيجة لما سبق ، فقد أدركت الدول الصناعية الكبرى الدور الهام للقطاع المالى، والمصرفي بشكلٍ خاص . لهذا ، فقد حرصت الدول العشرة الكبار[٢]على تشكيل

([1]) **Bis History. Available at: http://www.bis.org/about/history.htm.**

(٢) الدول العشر الكبار هم (بلجيكا- كندا- فرنسا- ألمانيا- إيطاليا- لوكسمبورج- هولندا- أسبانيا- السويد- سويسرا- المملكة المتحدة- الولايات المتحدة).

لجنة فى إطار بنك التسويات الدولية من أجل الرقابة على البنوك في نهاية عام ١٩٧٤. وهى لجنة استشارية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظى البنوك المركزية للدول الصناعية(١)، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويًا معتمدًة على عدد من الفنيين ، لدراسة الجوانب المختلف للرقابة على البنوك.

ووفقًا لأحد الاجتماعات المهمة لقمة لمجموعة السبع (G-7) والذى عقد فى يونيو ١٩٩٦. وجهت المجموعة نداء بأن تأخذ التدابير اللازمة للمحافظة على استقرار النظام المالى. لذلك عكفت مؤسسات وأجهزة دولية عديدة على البحث عن وسائل لدعم الاستقرار المالى، وبوجهٍ خاص فى اقتصادات الأسواق الصاعدة Emerging Market Economies.

أضف إلى ماتقدم، أن البنوك ومايصدر من تعليمات رقابية تعد بمثابة العناصر الأساسية للنمو والاستقرار المالى فى مختلف بلدان العالم. ذلك أن ضعف الإدارة وعدم فعالية الرقابة يؤدى حتمًا إلى حدوث أزمات مالية كبيرة تؤثر على النظام المالي والمصرفي بكامله(٢).

ونظرًا لما قامت به لجنة بازل في هذا الشأن ، سنعرض بمزيد من التفصيل لتاريخ نشأة هذه اللجنة وكيف تطورت إلى أن وصلت إلى وضعها الحالي ، وأبرز متطلبات تحقيق رقابة مصرفية تتمتع بكفاءة عالية وتدعم منظومة العمل المصرفي .

---

(١) بحث بعنوان: الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية"، صندوق النقد العربى، ٢٠٠٤، ص١١، ١٢. وكذلك أيضًا موقع المعهد المصرفى المصرى، وموقع البنك المركزى هو: http://www.ebi.gov.eg؛ http://cbe.org.eg؛ أنظر، أ. زهير على أكبر، دور لجنة بازل فى الرقابة المصرفية، جريدة المنارة، تصدر عن مؤسسة الجنوب للصحافة والنشر. منشور على الموقع: http://www.at_mannarah.com

(٢) أ. سمير محمد الشاهد، مرجع سابق، ص٢٥٩.

بعد ذلك ، نستعرض مقررات بازل القديمة وأحدث ماطرأ عليها من تطورات ، وصولاً إلى اتفاق بازل الثالث ، والدور الكبير في تأمين سلامة العمل المصرفي .

- التطور التاريخي للجنة بازل للرقابة المصرفية وأبرز تطوراتها[١].

نظرًا لتزايد حجم المخاطر المصرفية والأزمات المالية التي تتعرض لها البنوك من فترةٍ لأخرى بدأت لجنة بازل في السعي نحو تحديد مقاييس موضوعية لكفاية رأس المال بهدف تحقيق المنافسة السليمة فيما بينها وتحقيق متطلبات السلامة المالية . ومن بات التوافق على هذه المتطلبات عنصراً بالغ الأهمية في تحديد الجدارة الائتمانية للبنوك .

ونُشير أن الاهتمام بكفاية رأس المال يعود إلى فترة طويلة ، ففى منتصف القرن التاسع عشر، صدر قانون البنوك فى أمريكا الشمالية ، وقد حدد الحد الأدنى لرأس مال لكل بنك وفقًا لعدد السكان فى المنطقة التى يعمل فيها.

هذا ، وقد زاد اهتمام السلطات الرقابية فى منتصف القرن العشرين بموضوع الحد الأدنى لرأس المال ، عن طريق وضع نسب مالية تقليدية ، مثل حجم الودائع إلى رأس المال ونسبة رأس المال إلى إجمالى الأصول . ولكن هذه المحاولات فشلت فى إثبات فعاليتها، خاصة فى ظل اتجاه البنوك نحو زيادة عملياتها الخارجية، وعلى وجه التحديد البنوك اليابانية والأمريكية ، وهو ما دفع المجتمع المصرفي فى ولايتي "نيويورك والينوى" بصفة خاصة سنة ١٩٥٢ ، إلى البحث عن أسلوب ملائم لتدبير رأس المال عن طريق قياس حجم الأصول الخطرة ونسبتها إلى رأس المال.

([1])"about the Basel committee", available at http://www.bis.org/bcbs/index.htm.

ونتيجة لما حدث من تطورات مذهلة في قطاع تقنيات المعلومات ، وسرعة انتشارها على المستوى الاقليمي والدولي وآثار ذلك على البنوك والمظاهر السلبية التي ترتبت على تطبيق مقررات هذه اللجنة . كان السعي نحو تطوير أساليب جديدة لقياس كفاية رأس المال تأخذ في الإعتبار مفاهيم حديثة للمخاطر المصرفية ، والتي يتمثل أبرزها في مخاطر التشغيل ومخاطر الإئتمان وكذلك مخاطر السوق . وبالتالي بات الإلتزام بالمعايير الجديدة في إدارة المخاطر المصرفية ، والتي عرفت فيما بعد بازل الأولى والثانية وأخيرًا الثالثة أمرُ يسهم في تحسين مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي ، كما يرفع من درجة الشفافية والمنافسة في أسواق المال .

وجدير بالذكر، أن البعض يعتقد أن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية فى بداية الثمانينات من القرن الماضى، ويعتبرونها السبب الحقيقى والوحيد لصدور مقررات بازل المعروفة باسم "بازل١".

على ذلك ، أصبح اتفاق بازل بشأن رؤوس الأموال منذ طرحه في 1988 ، المعيار العالمي الذي تقدر على بناءًا عليه السلامة المالية للبنوك. كما أن الهدف الرئيسي للاتفاق هو وقف الهبوط المستمر في رأسمال البنوك الذي تم ملاحظته في معظم فترات القرن العشرين.

هذا ، وتعتبر الفترة من ١٩٧٤م إلى ١٩٨٠م فترة مخاض حقيقى للتفكير العلمى فى السعى نحو البحث عن صيغة عالمية لكفاية رأس المال، كنتيجة لما حدث من انهيار لبعض البنوك خلال هذه السنوات أظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة فى السابق، (مثل مخاطر الإحلال ومخاطر التسوية) ، بل وعمق- المخاطر الائتمانية بشكلٍ غير مسبوق، وهو ما أثبت أن البنوك الأمريكية وغيرها ليست ببعيد عن خطر الإفلاس والانهيار.

وعلى أية حال ، تستهدف لجنة بازل ومانتج عنها من اتفاقيات تحقيق العديد من الأهداف المهمة ، يمكن أن نذكرها على النحو التالي :

- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات و أساليب الرقابة للسلطات النقدية المتمثلة في البنوك المركزية و محافظي هذه البنوك .
- تقرير حدود دنيا لكفاية رأسال البنوك (ملاءة البنك) .
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك .

تأسيسًا على ماسبق ، بدأ التفكير فى البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر، ومحاولة تبني فكر مشترك بين البنوك المركزية حول العالم يقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية للعمل على تقليل المخاطر من المخاطر التى تتعرض لها البنوك، ونتيجة لذلك، تشكلت لجنة كوك (بازل) للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر فى نهاية ١٩٧٤، تحت إشراف بنك التسويات الدولية ، بمدينة بازل بسويسرا، وذلك على أثر تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول التى منحتها البنوك العالمية وتعثر هذه البنوك عن السداد(١).

ونتيجة للمساعي السابقة ، فقد تمخض معياراً جديداً لكفاية رأس المال اعتبر ملزمًا لكافة البنوك العاملة فى النشاط المصرفى ، كمعيار دولى يُشير إلى مكانة المركز المالى للبنك من ناحية . ومن ناحيةٍ أخرى ، يضمن ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك. وكان ذلك فى عام ١٩٨٨. وأخيراً ، فإنه وفقاً لاتفاقية بازل ، يتعين على كافة البنوك العاملة أن تلتزم بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة

(١) سميت هذه اللجنة بلجنة بازل أو لجنة كوك "ولعل تسمية بازل جاء من أن مقر اللجنة هو بنك التسويات الدولية بمدينة بازل فى سويسرا، كما أن تسميتها بلجنة كوك Cookeنسبة إلى السيد W.P.Cooke من بنك انجلترا وهو الذى دعا إليها.

بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى ٨% كحد أدنى، وعلى جميع البنوكتوفيق أوضاعها مع هذه النسبة نهاية عام ١٩٩٢[١].

بعد ذلك ، أصدرت اللجنة مجموعة من الاقتراحات الإشرافية لتطبيق معايير رأس المال ، بإدخال مخاطر السوق التى تتحملها البنوك ، وتم تكليل ذلك في أبريل عام ١٩٩٥ . حيث رأت اللجنة أن الكثير من البنوك تتحول من الأعمال المصرفية التجارية إلى نشاط الاستثمارات المصرفية و تداول الأوراق المالية. لذا ، ظهرت الحاجة لإيجاد إرشادات عالمية حول إدارة مخاطر السوق[٢].

وفي عام 1999 ، أصدرت اللجنة وثيقة فنية استشارية تشتمل عددا من الخيارات لإصلاح الإتفاق، و قدمت هذه الوثيقة ثلاثة أعمدة هي: تحسين إطار حساب ملاءمة رأس المال، تطوير عملية المراجعة الإشرافية، تقوية انضباط السوق.

ونؤكد ، أن اللجنة مرت بالعديد من المراحل المهمة ، والتى نتج عنها وضع عدة مبادئ أطلق عليها ، "مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة".

مراحل تطور لجنة بازل الدولية ومبادئها الفعالة للرقابة المصرفية[٣] :

المرحلة الأولى: كانت في عام ١٩٧٥م ، وهنا نلحظ تركيز اللجنة على الدول الرأسمالية ، وخصوصًا حماية أنظمتها المصرفية . ذلك ، أن تباين واختلاف

(١) الموقع الإلكترونى لبنك التسويات الدولية وهو: http://www.bis.org/bcbs/index.htm .
(٢) بحث منشور على الشبكة الدولية للمعلومات بعنوان "اتفاقية بازل لكفاية رأس المال" على الموقع:
http://www.majalisna.com.
(٣) لمزيد من التفصيل ، راجع د.إبراهيم عبد الله ، مرجع سابق ذكره ، ص ١٣٥ ومابعده.

التشريعات والنظم المختلفة أدى إلى منافسة غير عادلة فى الأسواق المصرفية وسيادة الشعور بعدم اليقين فيمايتعلق بتصرفات البنوك .

وبوجهٍ عام ، استهدفت هذه المرحلة عدة أمور غاية في الأهمية ، منها :[1]:

- إقرار بعض الإرشادات والتوجيهات المتعلقة بالتعاون بين السلطات فى الدول المختلفة.
- محاولة تفادى هروب أو إفلات الفروع من عملية الإشراف، لكونها تعمل بالخارج.
- العمل على توزيع الأدوار الرقابية بين البنوك وفروعها التابعة لها والعاملة فى الخارج.
- أقرت اللجنة قاعدة مهمة وهي مسئولية البلد المضيف بأن البلد المُضيف عن فروع البنوك ، خصوصًا مسألة السيولة ، وأن البلد الأم مسئولاً عن القدرة على الدفع.

المرحلة الثانية: كانت هذه المرحلة عقب انفجار أزمة المديونية بالنسبة لدول العالم الثالث للبنوك الدولية.واستهدفت التعديلات بشكلٍ خاص إعادة النظر فى تقوية نظام الإشراف على البنوك وجعله أكثر فعالية .

ونتيجة لما سيق ، عملت اللجنة عام ١٩٨٣، على إصدار معيارًا دقيقًا حدد بشكلٍ واضح دور مسئوليات السلطات الرقابية الأم والمضيفة ، بخصوص عمليات البنوك التى لها تواجد فى أكثر من سوق .

(١) د. محمد محمود المكاوى، مرجع سابق، ص٢٣١.

- وتمثلت أبرز التعديلات المقترحة فى هذه المرحلة المهمة فى التالى :

أولًا: يرتبط بموضوع مدى كفاية الإشراف وسد الثغرات والفجوات الإشرافية ، وذلك فى مجالات السيولة والملائمة وموقف النقد الأجنبى(١).

ثانيًا: أهمية وجود سلطة رقابية قادرة على إجراء الرقابة على أساس تجميعى أو مجمع بهدف اخضاع كل البنوك الدولية للرقابة اللازمة من الدولة الأم.

أما القواعد التى تم إقرارها بهدف الرقابة على المجموعات المصرفية عبر الحدود(٢)، فيلاحظ أنه إذا قدر البلد المضيف أن الرقابة من جانب البنك الأم غير كافية يجب على السلطات فى البلد المضيف، إما أن تضع بعض القواعد التى يتعين على البنك اتباعها خلال استمراره فى النشاط أو أن تطلب من البنك عدم الاستمرار فى ممارسة نشاطه فيها.

ثالثًا: وهى من المراحل الهامة جدا للجنة بازل ، حيث نتج عن هذه المرحلة العديد من المبادئ المهمة ، وإن كان أهمها على الإطلاق ، إقرار مبدأ الرقابة الموحدة .ويعني هذا المعيار وجوب ممارسة الرقابة المصرفية على أساس منفرد وموحد . كما يؤكد هذا المبدأ ،على أنه يتعذر على المراقب المصرفي بدون الرقابة الموحدة تطوير مفهوم كامل لمجموعة مصرفية سواء بالنسبة لوضع السيولة ونوعية الأصول وكفاية رأس المال وغير ذلك من الأمور.

(١) د. سلوى العنترى، أثر تحرير تجارة الخدمات المالية على وظائف البنك المركزى، مجلة البنوك، العدد السادس والعشرين، سبتمبر- أكتوبر ٢٠٠٠م ، ص٣٠.

(٢) د. السيد أحمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص٧٧.

رابعًا: وفقًا لهذه المرحلة ، صدر معيار عالمي غاية في الأهمية ، حظى بقبولٍ عالمي من مختلف دول العالم المتقدمة أو النامية وهو معيار كفاية رأس المال على أساس الأصول المرجحة للمخاطر، وكانت هذه المرحلة فى عام ١٩٨٨، بداية صدور أول مقررات واسعة النطاق للجنة بازل ..

ولعل الهدف الأساسي من هذا المعيار يتمثل ، في تقوية القاعدة الرأسمالية للبنوك النشطة على المستوى الدولى ، إضافة إلى إيجاد بيئة عمل واحدة لجميع البنوك.

وننوه أن الجديد في هذه المرحلة أيضًا ، هو تطبيق تلك المعايير والالتزام بها لم يقتصر على الدول الأعضاء الموقعة على مقررات لجنة بازل . كما اتخذت أساسًا للمقارنة بين البنوك وتقويم سلامة مراكزها المالية.فضلًا على تبنيها على المستوى العالمى، والتزام العديد من الأنظمة المصرفية المختلفة بها.

وعلى أية حال ، وأملاً في الحد من الأزمات المصرفية إبان هذه الفترة ، فإن ما صدر عن اللجنة عام ١٩٨٨ هو ألا تقل نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة طبقًا لدرجة المخاطر على ٨% كحدٍ أدنى[١].

تأسيسًا على ماسبق ذكره ، فإن الأهداف الأساسية لهذه المرحلة تتمثل فى التالي[٢]:

١- تميزت هذه المرحلة ، بوجود أساليب تكنولوجية حديثة، أصبحت سلاحًا

([1]) Patricia Jackson, (2001) "Bank Capital standards: The new Basel Accord", Bank of England Quarterly Bulletin, p. 55.

(٢) راجع فى ذلك: أ. زهير على أكبر، مرجع سابق، ص٢؛ وأنظر: د. محمد محمود المكاوى، مرجع سابق، ص٢٣٥؛ وأنظر أيضًا: د. نبيل حشاد، "بازل ما لها وما عليها"، مجلة البنوك، العدد الثانى والعشرون، يناير/ فبراير، ٢٠٠٠، ص١٧.

للمنافسة بين البنوك. ذلك أن التطورات فى مجال تقنيات الحاسب الآلى وتكنولوجيا الاتصالات ، أعادت تشكيل الطريقة التى يتم بها تقديم الخدمات المصرفية فى كل أنحاء العالم [١].

٢- استحداث أدوات ائتمانية طويلة الأجل لم تكن موجودة من قبل فى أسواق المال والاتجاه المتزايد نحو عمليات التسنيد.

٣- عملت إدارات البنوك المختلفة على ابتكار أدوات تحميها من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة عبر استحداث أدوات مالية جديدة ، خصوصاً بالأنشطة خارج الميزانية. الأمر الذي مكن البنوك من تحقيق هوامش أرباح عالية.

٤- ترتب على تزايد الاتجاه العالمى نحو تحرير الأسواق النقدية من القيود، ظهور وانتشار الصيرفة الدولية . خصوصًا ، بعد تغيير التشريعات *والمعوقات التى تحد من سعة وعمق نشاط البنوك .

٥- العمل على المساعدة فى تقوية استقرار النظام المصرفى العالمى.

خامسًا: ركزت المرحلة الخامسة على مدى حجم المخاطر التي تواجه البنوك ، خصوصًا المخاطر المتعلقة بمنح الائتمان. إضافة إلى ذلك ، تتعرض البنوك للعديد من المخاطر: منها مخاطر المقترضين وقدرتهم على إدارة أعمالهم والوفاء بالتزاماتهم ، ومخاطر تتعلق بحجم الضمانات التي يقدمها المقترضين وتعرض قيمتها السوقية لخطر الانخفاض .وكذلك طبيعة أعمال ونشاطات المقترض التجارية واحتمالية تعرضها لرواج أو كساد.وأخيراً ، المخاطر

(١) تقرير عن التنمية فى العالم: بناء المؤسسات من أجل الأسواق، البنك الدولى، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٢م، ص٩١.

المرتبطة بالمناخ الاقتصادى والسياسى والاجتماعى . بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة ، بالتركز سواء بالنسبة لحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل الواحد شاملاً الأطراف ذى العلاقة . ويلاحظ أن تصنيف الدول ، وفقًا لتقرير لجنة بازل كان على مجموعتين اثنين ، هما[١]:

الأولى: وتتمثل في الدول ذات المخاطر المتدنية وتقسم بدورها إلى مجموعتين فرعيتين هما :الدول الأعضاء فى لجنة بازل ، والدول التى عقدت ترتيبات إقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولى.

الثانية: وهى الدول ذات المخاطر العالية وتشمل كل دول العالم بما فيها أقطار العالم العربى (عدا السعودية) [٢].

ولاشك أن أحد أهم الأنشطة الرئيسية التى تمارسها البنوك هو منح ائتمان. ولذلك فإن نجاحها فى الاحتفاظ بموجودات جيدة ، يعتمد أساسًا على نجاحها فى تحجيم المخاطر المرتبطة بالمحفظة الائتمانية . حيث أنه قد ينتج عن عدم سداد أصل المديونية تعرض تلك المؤسسات والجهات المرتبطة بها إلى المخاطر.

وتجدر الإشارة ، أن تقرير لجنة بازل قد ركز أساسًا على المخاطر الائتمانية ، إضافة إلى ضرورة الاهتمام بنوعية الأصول ومدى كفاية المخصصات الواجب تكوينها. وعلى أية حال ، فإن أهم ما تضمنه تقرير بازل بخصوص مخاطر الائتمان ، يتمثل في التالي :

---

(١) د. سهير محمود معتوق، مرجع سابق، ص٥؛ وأنظر أيضًا: البنك الأهلى المصرى، مرجع سابق، ص١٨٤.

(٢) دراسة بعنوان "سياسة تصنيف التسهيلات ائتمانية وكيفية احتساب المخصصات اللازمة لها"، الاجتماع الخامس لصندوق النقد العربى، ١٩٩٥م، ص٢٠، هذا البحث منشور على الموقع الإلكترونى: http://www.amf.org.ae

أ- تعديل آلية حساب معيار كفاية رأس المال ، والذي تم اقراره عام ١٩٨٨م.

ب-التركيز على نوعية الأصول ، وكفاية المخصصات الواجب تكوينها.

جـ التركيز على المخاطر الائتمانية على وجه الخصوص[١].

والأهم في هذا الموضوع هو تغطية المخاطر الائتمانية التى تشملها البنود خارج الميزانية، اعتمادًا على المعايير الدولية الجديدة . كما تم تحديد نسبة قروض البنك إلى مقترض واحد بحوالي ٢٥% من رأسماله واحتياطاته[٢].

ونتيجة للجهود السابقة ، فإن رأس المال وفقًا لمفهوم بازل يتضمن شريحتين أساسيتين ، يمكن أن نذكرهما على النحو التالي : [٣]:

الشريحة الأولى: وسميت برأس المال الأساسى، ويتكون من حقوق المساهمين التى تشمل الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل بالإضافة إلى الاحتياطيات المعلنة والأرباح المحتجزة[٤].

الشريحة الثانية: وأطلق عليها رأس المال المساند أو التكميلى ، وتشمل الاحتياطيات غير المعلنة وكذلك احتياطيات إعادة التقييم فضلًا على عدد من أدوات رأس المال التى تم تطويرها مؤخرًا ، والتى تتسم ببعض صفات الملكية إلى جانب

(١) أ. محمود عبد العزيز محمود، "الإطار الجديد لحساب معيار كفاية رأس المال المقترح من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية"، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٢٢٩، المجلد العشرون، يناير ٢٠٠٠م، ص٥٦.

(2) The New Basel Capital Accord an explanatory not, Ibid, p. 3.

(٣) د. سهير محمود معتوق، معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية ومدى التزام البنوك المصرية بها، المؤتمر العلمى الثانى، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، مستقبل النظام الاقتصادى العالمى فى ضوء التطورات المعاصر، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٤ مايو ٢٠٠٤، ص٤.

(4) Basel committee on Banking supervision international convergence of capital measurement and capital standards, Basle, July 1988, pp. 15-16.

المخصصات العامة والاحتياطيات العامة ، كخسائر القروض وأدوات الدين طويل الأجل من الدرجة الثانية.

ولعل ، قيودًا عديده فرضت على رأس المال المساند ، يمكننا أن نذكر بعض منها على النحو التالي :

- ضرورة أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة في حدود نسبة ٥٠% من رأس المال، ولعل الهدف هو عدم تركيز الاعتماد على هذه القروض.
- أن يتم إخضاع احتياطيات إعادة التقييم إلى خصم بنسبة ٥٥% من قيمتها من أجل التحوط لمخاطر تذبذب أسعار هذه الأصول فى السوق واحتمالات خضوع هذه الفروق عند تحققها بالبيع للضريبة.
- أهمية ألا يتعدى إجمالى بنود رأس المال المساند نسبة ١٠٠% من عناصر رأس المال الأساسى ، بهدف العمل على تعزيز عناصر رأس المال الأساسى بصفةٍ مستمرة بحسبان أنها الممثلة لحقوق المساهمين ، ولمواجهة أي خسائر تفوق قدر المخصصات القائمة . وذلك كله قبل المساس بحقوق المودعين.

سادسًا:

في هذه المرحلة كان التركيز بشكلٍ كبير على المخاطر السوقية، وأهمية وجود آليات فعالة تقي البنوك منها . ذلك أن المخاطر التي يمكن أن تواجه البنوك عديدة ومتنوعة منها ، مخاطر تقلبات أسعار الأدوات المالية نتيجة تحركات أسعار الفائدة صعودًا وهبوطاً ، وكذلك مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العمليات ، إضافة إلى مخاطر السيولة وغيرها. وبسبب هذه المخاطر وماقد يحدث من خسارة للبنوك ، فقد أجرت اللجنة تحديثات مستمرة على متطلبات رأس المال بحيث يكون بمقدورها تغطية المخاطر المختلفة.

تأسيساً على ماسبق ، فقد أقرت اللجنة تعديلات وصفت بالمهمة ، خلال عام ١٩٩٦ ، بهدف العمل على مواجهة مخاطر السوق اعتمادًا على معيار كفاية رأس المال الصادر عام ١٩٨٨م، ويمكن تلخيص مضمون هذه التعديلات على النحو التالي[١]:

- العمل على تكوين تصنيف ثالث لرأسمال والاستفادة منه لمواجهة المخاطر الائتمانية .
- أهمية زيادة رأسمال لدى البنوك ، بما يتلائم مع حجم أنشطتها فى تداول الأوراق المالية ومخاطر أسعار الصرف.

وجدير بالذكر ، أن الآلية التي تم اقتراحها لتغطية المخاطر المتنوعة للسوق اعتماداً على طريقة قياس معدل كفاية رأس المال يشمل تغطية النقاط التالية:

- أهمية تغطية مخاطر أسعار الصرف فى كافة مراكز العملات المفتوحة (حاضرة وآجلة)، بحيث يتوفر رأس مال يعادل ٨% من إجمالى الفائض أو العجز فى مراكز العملات الأجنبية[٢].
- المخاطر الائتمانية للعناصر المشار إليها فى البند (أ) ، والتى يقتنيها البنك بهدف الاتجار بأسلوب جديد يعتمد على درجة ملاءة المدينين ، وبما يُتيح تخفيض رأس المال المطلوب كلما تشتت درجة الملاءة، وذلك بدلاً من الأسلوب المعتمد لفترة طويلة والذى يعامل كافة المدينين معاملة واحدة.

---

(١) د. محمد محمود المكاوى، مرجع سابق، ص٢٣٩؛ وراجع فى ذلك:

Basel II: Revised international Capital Framework, *June 2006), available at: http://www.bis.org.

(٢) د. طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص١٥١.

- وكـذلك المخـاطر الائتمانيـة لكافـة عناصـر الأصـول والالتزامـات العرضـية والمراكز الآجلة المفتوحة بغرض الاستثمار طويل الأجل وفقًا للأسلوب المتبع حاليًا.
- إضافة إلى تغطية مخاطر أسعار الفائدة بالنسبة للعناصر فى (ب) أي مخاطر تقلبات أسعار هذه العناصر ، نتيجة تحركات أسعار الفائدة بوجهٍ عام. اقترحت اللجنة أن يحسب رأس المال بطريقة نمطية إحصائية.

سابعًا:

إن المتتبع للمراحل السابقة والسعى الحثيث المبذول من قبل اللجنة ومحافظي بنوك الدول العشرة الكبار ، سيلاحظ بوضوح أن القاسم المشترك هو عدم وجود آلية محددة ومعايير ثابتة ومنضبطة يمكن أن تعمل البنوك على أساسها . ومن هنا ، نؤكد أن أهم ماتميزت به هذه المرحلة هو وضع صيغة موحدة لآليات الرقابة المصرفية تعتمد بشكلٍ أساسي على قواعد قانونية واضحة ولوائح قابلة للتنفيذ .

ووفقًا لذلك ، فقد صدرت عدة مبادئ للرقابة المصرفيه في عام ١٩٩٧ (عرفت بإسم المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة ، تضمنت حوالى ٢٥ مبدأ ، تمثل أفضل الممارسات المنبثقة عن الصناعة المصرفية خلال العقد الماضي . كما أنها تعتبر ذات صلة بتقوية النظام المصرفى.

وبخصوص العناصر الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة:

إن وجود رقابة مصرفية فعالة قادرة على مواجهة أية مخاطر أو أزمات قد تتعرض لها البنوك ، تستلزم قواعد قانونية ومالية وإدارية تلتزم بها البنوك . لذلك ، فقد وضعت اللجنة مجموعة من المبادئ عام ١٩٧٩، من أجل ضمان احترام البنوك

ودولها لمسألة الرقابة المصرفية. ولاشك أن نجاح أية إستراتيجية يعتمد على عدد من العناصر من أجل ضمان وجود رقابة مصرفية ناجحة. ولهذا ، فقد أشار صندوق النقد الدولي أن عدم تنفيذ مبادئ وقرارات بازل ، كانت من أهم أسباب وقوع العديد من الأزمات المالية ، كالتي حدثت في أمريكا عام ٢٠٠٩ ، وغيرها.

وبوجهٍ عام ، فإن الرقابة المصرفية باتت تُشكل جزءًا مهمًا من نظام مصرفي متكامل يساعد على دعم الاستقرار المالى والمصرفي . لهذا ، أوضحت اللجنة أن الرقابة المصرفية تستلزم المرتكزات التالية : [(١)]:

- وضع قواعد محددة من أجل تنظيم أعمال المؤسسات المالية الأخرى بخلاف البنوك ، إضافة إلى ضرورة إيجاد نظام قوي لتسويات المدفوعات.
- وجود سياسات اقتصاد كلية مستقرة وسليمة وفعالة.
- أهمية وجود بنية أساسية متطورة وحديثة تشمل : قوانين منظمة للشركات وحماية المستهلك والملكية الخاصة وقواعد ومبادئ محاسبية معترف بها دوليًا.
- وجود نظام مستقل لمراجعة ميزانيات الشركات ذات الحجم الكبير ، وكذلك رقابة مصرفية فعالة.

<u>الجانب الثاني: اتفاق بازل الثاني ومعيار كفاية رأس المال:</u>

بادئ ذي بدء ، نود التأكيد أن القطاع المالى على مستوى العالم حدثت به تطورات عديدة ، تمثلت فى التقدم التكنولوجى الهائل فى الصناعة المصرفية ، واستحداث أدوات مالية جديدة مثل التوريق والمشتقات المالية Financial

(١) راجع: د. ماجدة أحمد شلبى، مرجع سابق، ص٢٨؛ أ. سمير الشاهد، مرجع سابق، ص٢٧٠؛ د. محمد محمود المكاوى، مرجع سابق، ص٢٤٢؛ د. سهير محمود معتوق، مراجع سابق، ص١٥.

Derivatives and Securitization ، وظهور مجالات جديدة ساهمت في تزايد المخاطر المصرفية ، بحيث أصبح الإطار القديم الذي وضعته لجنة بازل عاجزًا عن ملاحقتها.

إضافة إلى ماتقدم ، اعتمدت اللجنة على معيار لكفاية رأس المال، يقوم على مقياس واحد للمخاطر بتحديد أوزان لهذه المخاطر. وبالتالى لنسبة رأس المال المطلوب ، يعتمد اعتمادًا رئيسيًا على التفرقة بين أنواع المقترضين. إضافة إلى إقراض بنوك وحكومات دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD).

أيضًا ، فقد أدت التغيرات المهمة التى شهدتها الأسواق المالية العالمية والمحلية فى السنوات الأخيرة إلى اتجاه السلطات الرقابية إلى تقييم ومراجعة آلية بازل عام ١٩٨٨ ، ليحل محلها إطار جديد يعظم من معيار كفاية رأس المال ليستطيع مواجهة المخاطر المتزايدة بكافة أنواعها.

تأسيسًا على ماسبق، بات ضروريًا إعادة النظر فى معايير كفاية رأس المال ، وذلك بإزالة التمييز بين مختلف الدول من ناحية والإرتكان بدرجة أكبر إلى طبيعة المخاطر وقياسها وفقًا لظروف السوق من ناحيةٍ أخرى.

هذا، وقد ساهم التقدم التقني فى مجال الاتصالات من ناحية ، وتقدم الفن المصرفي وتحليل المخاطر من ناحيةٍ أخرى ، إلى اتباع العديد من البنوك أساليب أكثر تقدمًا وفاعلية فى إدارة المخاطر المالية . وبالتالي فإن تعديل معايير كفاية رأس المال لكي تلاحق التطور فى تكنولوجيا المال والأعمال بات أمرًا ضروريًا.

ونتيجة للتوسع فى تطبيق معايير كفاية رأس المال من دول خارج مجموعة الدول الصناعية، بدأت "لجنة بازل" فى منح مزيد من الاهتمام ، لوضع قواعد ومعايير للرقابة على البنوك بصفةٍ عامة .

وجاءت الأزمات المالية المتتالية ، وعلى رأسها الأزمة المالية الآسيوية مؤكدًة أنه لا يكفى الاقتصار على السلامة المالية لكل بنك على حدة، إنما ينبغى أيضًا ، العمل على استقرار القطاع المصرفي ككل.

وجدير بالأهمية ، أن الاعتماد على مؤسسات التقييم الائتمانى الدولي فى عملية تقييم الدول وكذلك الشركات أو حتى البنوك ذاتها أصبح أمرًا مهمًا في هذا التوقيت ، هذا بالإضافة إلى منح عمليات التقييم الداخلى أهمية كبيرة مع قواعد أكثر صرامة بخصوص بأسس الإفصاح والشفافية[1].

هذا، وقد تقدمت اللجنة بمقترحات جديدة فى منتصف عام ١٩٩٩ ، أدرجت فى ثناياها العديد من الأفكار الجديدة خلافًا للمبادئ المطبقة بها، وقد لحق بها العديد من التعديلات فى يونيه ٢٠٠٤ ، ليصدر اتفاق بازل الثانى . ولعل هذا الاتفاق الجديد لبازل يعمل على التقارب الدولى لقياس رأس المال ، ومعايير رأس المال فى إطار منقح، معتمداً في ذلك على إدراج عدد أكبر من المخاطر التى تواجه البنوك بجانب المخاطر الائتمانية.

وسنحاول عرض وتحليل أهم ماجاء من مقترحات اتفاق بازل الثاني ، بالتركيز على عدة نقاط ، على النحو التالي :

أولاً: دوافع تعديلات اتفاقية بازل الأولى وأبرز أهدافها.

ثانيًا: العناصر الرئيسية لمقررات اتفاق بازل الثاني .

ثالثًا: الاختلافات الأساسية بين معايير بازل الأولى وبازل الثانية.

---

(1) Bis: Basell 2: International Convergence of Capital Measurement and capital standards: Arevised Framework- Comprehensive Version, 2006. available at: http://www.bis.org/publ/ bcbs128.htm

أولاً: دوافع تعديلات اتفاقية بازل الأولى وأبرز أهدافها[١].

تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديدًا و تفصيلًا حول الإطار الجديد السابق لمعدل الملاءة المصرفية في يناير ٢٠٠١ ، و طلبت إرسال التعليقات عليها من المعنيين و المختصين و الهيئات كصندوق النقد الدولي على سبيل المثال ، قبل نهاية شهر مايو ٢٠٠١ ، و كان من المتوقع أن تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذا الاتفاق قبل نهاية عام ٢٠٠١ ، لكن لتعدد الملاحظات ، تم تمديد مهلة التطبيق حتى عام ٢٠٠٥ .

أيضًا ، وبسبب أوجه الخلل والقصور التي شابت معايير لجنة بازل الأولى ، خصوصًا عدم فعاليتها في توفير حماية قوية للبنوك، إضافة إلى تعرض الأنظمة المالية والمصرفية لهزات ومخاطر كبيرة . لذلك ، جرت محاولات عديدة لوضع معايير مختلفة تضمن سلامة النظام المصرفي وتحافظ على استقراره وتمنع انهياره. ونتج عن كل ذلك لقاءات بين قيادات لجنة بازل ومختلف المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية ، كالبنك الدولي وغيره ، للتفكير في وضع مقترحاتٍ وآلياتٍ جديدة[٢].

ولكن السؤال ماهي دوافع تعديلات المقترحات السابقة للجنة بازل وأهمية التفكير في معايير جديدة لأمن وسلامة النظام المصرفي ؟ . بدايًة ، نشير أن لجنة بازل قد أوضحت بجلاء أهم دوافع ومبررات التعديلات الجديدة خصوصًا ، مايتعلق بحساب رأس المال ، ونذكر أهمها على النحو التالي:[٣]:

---

(١) د.إبراهيم عبد الله ، مرجع سابق ذكره ، ص١٥٠.

(٢) هذه المبادرات سبق الإشارة إليها فى الحديث السابق.

(٣) أ. محمود عبد العزيز محمود، الإطار الجديد لحساب معيار كفاية رأس المال المقترح من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٢٢٩، المجلد ٢٠، يناير ٢٠٠٠م، ص٥٦، ٥٧؛ د. محمد محمود المكاوى، مرجع سابق، ص٢٥٨ومابعدها.

- أن تكاليف رأس المال بالنسبة لبعض الالتزامات ، لاسيما التسليفية منها ، ساهمت فى تقليل مستوى إقراض البنوك للأسواق.
- إن الإطار القديم لا يوفر الحوافز المناسبة لتقنيات إدارة المخاطر ، وفى بعض الحالات فإن قواعد الإطار القديم لا تشجع استخدام تقنيات إدارة المخاطر.
- إن تعريف المخاطرة الذى تضمنته تلك المقررات قد اشتمل أيضًا على تبسيط شديد للمخاطر الفعلية المحيطة بالأصول المصرفية[١]، حيث لم يغطى سوى المخاطر الائتمانية ولم ينص صراحة على المخاطر الأخرى مثل ، مخاطر التشغيل ومخاطر السيولة على الرغم من أن هذه المخاطر تؤثر تأثيرًا سلبيًا على أداء البنوك .
- لايراعي النظام القديم لتحديد أوزان المخاطر اختلاف درجة التصنيف الائتمانى بين مدير وآخر . وبالتالى اختلاف احتمالات الإفلاس من حالة إلى أخرى[٢].
- معظم قيادات الأجهزة الرقابية في البنوك يعتقدون أن مقررات بازل الأولى لم تراعى الموضوعية فى تصنيف المخاطر.
- إن قدرة البنوك وفقًا للإطار القديم لكفاية رأس المال على التلاعب بمتطلبات رأس المال من خلال منتجات مالية مبتكرة، كالمشتقات مثلاً قد طرحت أيضًا مشكلات إضافية عند التطبيق. ومع التطورات السريعة والمتلاحقة التى شهدتها صناعة الخدمات المصرفية على مستوى العالم، لم تعد المتانة المالية للبنوك

([1]) Ford, Guy and sundmacmer maike, Basel 11: Aresearch Agend for Banks, 2004. Available at ssrn: http://ssrn.com/abstract=963237.

(٢) منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، على الرابط التالي : https://www.oecd.org

يسهل الحكم عليها بتلك النظرة المبسطة[١]. وعلى ذلك ، يصبح من منظور المقررات الحالية متمتعًا بفائض من احتياطيات رؤوس الأموال قد يدفعه لتحمل المزيد من المخاطر الائتمانية من خلال منحه مزيدًا من الائتمان.

ونتيجة للمبررات السالفة فإن لجنة بازل قد أصدرت مقترحات بشأن المتطلبات الجديدة لرأس المال فى يونيو ١٩٩٩م.

الأهداف الأساسية لتعديلات اتفاقية بازل الثانية:

تستهدف المقترحات الجديدة لاتفاقية بازل الثانية ملاحقة التطورات الحاصلة فى السوق المصرفية العالمية . من هنا ، فإن التركيز الأساسي للتعديلات ركز على تطوير معيار كفاية رأس المال وتعديله بوضع إطار جديد يدعم البنوك في مواجهة المخاطر المصرفية. وعلى أية حال ، فإن التعديلات الجديدة تستهدف تحقيق التالي : [٢]

- ضرورة إدخال نهج أكثر شمولية لمعالجة المخاطر.
- تسليط الضوء على البنوك الناشطة عالميًا والبنوك الوطنية[٣].

---

(١) د. ماجدة أحمد شلبى، مرجع سابق، ص٣١، وكذلك اتحاد المصارف العربية، الإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل لكفاية رأس المال والرقابة المصرفية وأبعاده بالنسبة للمصارف العربية، العدد ٢٣٣، المجلد ٢٠، ص٦٠.

(2) Marc Seidenberg and til schuermann, (2003), "The New 13 a sel Capital Accord and questions for research", Federal reserve Bank of New York, p.p. 6-7.

وأنظر، د. عبد الرزاق خليل، د. ألام بوعيدلى، الصناعة المصرفية العربية وتحديات بازل، ص٤، وهذا البحث منشور على الإنترنت على الرابط الآتى:

http://www.majalisna.com/showflat.php?boord=ec-number=340396.

وأنظر كذلك : د. نبيل حشاد، بازل ما لها وما عليها، مرجع سابق، ص٢١.

(٣) بحث بعنوان، اتفاقية بازل لكفاية رأس المال، بحث منشور على الشبكة الدولية للمعلومات على الرابط التالى:

=

- العمل على إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف والناشئة من الفروقات فى المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي. ولعل هذا، قد يُعد أحد أسباب الاندفاع الأوربى نحو تحديد حد أدنى جديد لكفاية رأس المال.
- دعم المساواة التنافسية والعمل على استمراريتها.
- تسهيل عملية تداول المعلومات حول الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك بين السلطات التقليدية المختلفة.
- تعزيز أمان وسلامة النظام المالى العالمى ودعمه باسمرار.

ثانيًا: العناصر الرئيسية لمقررات اتفاق بازل الثاني:

نود التأكيد بداية ، أن اتفاق بازل الثاني يعتمد على أسس معينة : منها استحداث مقترحات جديدة لحساب كفاية راس المال المرجح بالمخاطر و اللازم لمواجهة مخاطر السوق و مخاطر التشغيل ، و ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة و المراقبة ، إضافة إلى وجود نظام فاعل لانضباط السوق و السعي إلى استقراره.

إضافة إلى ماسبق ، فإن الإطار الجديد لاتفاقية بازل الثاني ، يختلف اختلافًا كبيرًا عن اتفاقية بازل الأولى ، خصوصًا فيما يتعلق بدرجة الأمن والسلامة. ولعل الإضافة الجديدة هنا تتمثل في إدراج أنواع جديدة من المخاطر ، يمكن أن يؤدى بذاته

=

http://www.majalisna.com/printthread.php?Board=ec&main=348692& type=post.

إلى زيادة كبيرة فى الحجم المطلق لمتطلبات رأس المال ، كل ذلك رغم بقاء معدل كفاية رأس المال ، كما أقرته بازل الأولى في حدود نسبة ٨% .

وجدير بالذكر هنا ، أن أهم ماترتب على اتفاق بازل الثاني من إيجابيات تمثل في :

- المساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف و جعلها أكثر واقعية .
- العمل على دعم استقرار النظام المصرفي العالمي و إزالة التفاوت في قدرة المصارف على المنافسة .
- أصبح متاحًا للمساهم العادي أو لرجل الشارع القدرة على تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية ، و ذلك من خلال أسلوب متفق على مكوناته و عناصره دوليا . ولعل ذلك ، سيجعل البنوك أكثر اتجاهًا إلى الأصول ذات المعامل الأقل من حيث درجة المخاطرة .
- دور أكثر فاعلية للمساهمين بما يساند الجهات الرقابية في عملها بل و يساند البنوك ذاتها .وأصبح بالإمكان زيادة راس المال بزيادة الأصول الخطرة مع تصاعد الاهتمام بسلامة المراكز المالية للبنوك . ذلك ضاعف من مسؤولية الجمعيات العمومية في اختيار مجالس إدارة البنوك و اتخاذ القرارات المالية المناسبة حتى لو اقتضى الأمر زيادة رأس مال البنك بمساهمات جديدة من أموال المساهمين الخاصة عند تعرض البنك لمخاطر وفق تقدير الجهات الرقابية .

وكنتيجة للأسس السابقة، فقد افترضت اللجنة وجود ثلاث دعائم أساسية[١] تُسهم مجتمعًة فى تحقيق الأمان والسلامة للنظام المصرفي ، وتتمثل هذه الدعائم فيما يلى:

الدعامة الأولى: الفحص الرقابى لكفاية رأس المال[٢]

ويعني الفحص الرقابي لكفاية رأس المال إحكام ورقابة الأجهزة الرقابية والإشرافية على مخاطر الائتمان ، للتأكد من أن كل بنك لديه نظم داخلية سليمة لتقدير ملاءمة رأس ماله بالاعتماد على تقييم مخاطره .

وبهدف التأكد من وجود تناسب بين رأسمال البنك وحجم المخاطر ، التى يمكن أن يتعرض لها ، إضافة إلى أهمية مراجعة الوضع الرأسمالى و إستراتيجية البنك للتأكد فقد تم السماح بالتدخل الرقابى المبكر باعتباره حائط صد فى حالة حدوث أية مخاطر قد تواجه النظام المصرفي.

هذا، وتستند عملية الفحص والمراجعة على أربعة مبادئ أساسية هى[٣]:

١- تدخل السوق Market intervention:

إن الحاجة إلى خلق نظام عالمى جديد لتعزيز كفاية نظم إدارة مخاطر الائتمان الداخلية أمرُ هام جدًا ، ويستهدف بدرجة كبيرة تحقيق حماية واستقرار الأسواق ، مما

([1]) Patrick van Roy, Op. Cit., p. 5.

([2]) Patrick van Roy (2005), "The impact of the 1988 Basel Accord on Banks' Capital ratios and credit risk-taking an international study", European centre for Advanced research in Economics and statistics (ECARES), pp. - 4-5.

(٣) النشرة الاقتصادية، البنك الأهلى المصرى، العددين الأول والثانى، المجلد الرابع والخمسون، ٢٠٠١م، ص٢٨ وما بعدها.

قد تتعرض لهُ من أزمات خطيرة كحالة الافلاس مثلًا . لذلك فإن تدعيم السلطات الرقابية المحلية بأنظمة رقابية متطورة قادرة على التعرف على حجم المشكلات المختلفة في أوقات مبكرة ، سوف يدعم الإجراءات الوقائية التي يتخذها البنك من ناحية . وسيقلل من حجم مشكلات السوق غير المتوقعة من ناحيةٍ أخرى.

٢- المعايير الدنيا Regulatory Minima:

بغرض تحسين الملاءة المالية للبنوك ، خصوصًا تلك التى تعمل عند الحدود الدنيا ، فإن العديد من الأنظمة المصرفية حول العالم تلزم البنوك بالفعل بالاحتفاظ برأس مال أعلى من الحدود الدنيا المطلوب الاحتفاظ بها ، ولعل ذلك يسهم بشكلٍ كبير في تعزيز قدرة البنوك على مواجهة المخاطر المحتملة .

بيد أن السلطات الرقابية يقع على عاتقها أخذ ظروف السوق التى يعمل فيها البنك في الحسبان ، ولاسيما التحديات الكبيرة على المستويين الدولي والمحلي.

٣- المراجعة الإشرافية Supervisory Review :

تسعى معظم البنوك إلى عمل تقييمات مستمرة لقياس جودة النظم والرقابة الداخلية للبنوك فى ضوء إدارة مخاطر رأس المال. ومن هنا ، فقد اعتمدت العديد من الأجهزة الرقابية للبنوك على العديد من المعايير منها : مدى تحقيق الأرباح المناسبة ، إضافة إلى مدى إمكانية حضور اجتماعات مجلس الإدارة ، وأخيرًا إمكانية الاطلاع على إجراءات البنوك المتعلقة بتطوير الأساليب الفنية والتحليلية لإدارة المخاطر الداخلية .

٤- التقسيم الداخلى internal Assessment :

مما لاشك فيه أن آلية ضمان وجود معدل كافي لرأس المال يختلف من نظام مصرفي إلى آخر . وبالتالي فإن مدى الحاجة إلى تدبير الاحتياجات المالية في المستقبل

ومدى تناسبها مع حجم المخاطر والأزمات والتخطيط المستقبلي ، أمر في غاية الأهمية ، ويمنح البنوك مزيدًا من الثقة والقدرة على التعامل مع كل درجات المخاطر .

الدعامة الثانية: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال [١] :

ذكرنا آنفًا أن المخاطر التى تتعرض لها البنوك متنوعة وعديدة ، فإضافة إلى المخاطر الائتمانية ، توجد مخاطر السوق ومخاطر التسليف، ، والمخاطر التشغيلية وهى مخاطر التعرض للخسائر التى تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التى تنجم عن أحداث خارجية بحسب لجنة بازل [٢].

ولأهمية متطلبات رأس المال ، فإن البنوك طبقت المعايير الجديدة فيما يتعلق بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ، إضافة إلى استخدام التصنيف الائتمانى الداخلى والخارجي للعديد من الوكالات المتخصصة مثل(Fitch, Moody, S&ps). ونماذج الاختيار التى يتم استخدامها للرقابة على رأس المال.

التعديلات المقترحة لتخفيض أوزان المخاطر [٣]:

- تتم معاملة مؤسسات القطاع العام التابعة للحكومة غير المركزية عادة ، كمطالبات على بنوك ذات البلد على الرغم من أنها قد تعامل بنفس طريقة الديون الحكومية.
- تقترح اللجنة بالنسبة للدول استبدال المنهج الحالى بنظام يستخدم التقويم الائتمانى التقويم لتحديد أوزان المخاطر.

([1]) Secretariat of the 13 a sel committee on 13 anking supervision, "The New 13 a sel Capital Accord: an explanatory note", January 2001, p.2.

(٢) صندوق النقد العربى، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، أبو ظبي ٢٠٠٤، ص٨.

(٣) د. محمد محمود المكاوى، مرجع سابق، ص٢٦٤، وكذلك د. سهير معتوق، مرجع سابق، ص١٠، وكذلك، د. نبيل حشاد، مرجع سابق، ص٢٢ .

- لاشك أن معاملة الديون الحكومية بطريقة تفاضلية سيلغى من الاختلالات السابقة التى نشأت وعملت على زيادة تكلفة الاقتراض لدول منظمة التعاون الاقتصادى (OCED) ذات التصنيف مثل تركيا.
- أن الدول التي تم تصنيفها (AAA) ستكون قادرة على اقتراض الأموال بتكلفة أقل.
- قامت اللجنة بتعديل الاتفاقية المعمول بها حالياً بخصوص البنود خارج الميزانية ، وذلك بإضافة نسبة ٣٠% على الالتزامات قصيرة الأجل (أقل من سنة).
- تعامل الشركات ومؤسسات الأوراق المالية والعملاء بنفس طريقة معاملة المطالبات على البنوك ، رغم أنه يسمح فقط بتصنيف المخاطر بنسبة أقل من ١٠٠% عندما يكون المراقبون قد نفذوا المبادئ الأساسية.

بحسب الجدول التالي رقم (١) ، فإن اختيار رقم (١) يمثل وزن المخاطر على أساس وزن مخاطر الدولة التى تعمل بها البنك. كما أن اختيار رقم (٢) يمثل وزن المخاطر على أساس تقييم البنك منفردًا. أيضًا ، فإن الأوزان المقترحة هى ذاتها المطبقة من قبل مؤسسة التصنيف الائتمانية الدولية Standard and "poor's" .

جدول رقم (١)

جدول الأوزان المقترح فى المشروع بازل الثاني

المتطلبات على		التقويم					
		AAA إلى AA	A + إلى A-	BBB+ إلى BBB-	BB+ إلى B-	أقل من B-	غير مصنف
الحكومات		صفر	٢٠%	٥٠%	١٠٠%	١٥٠%	١٠٠%
البنوك	اختيار ١	٢٠%	٥٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٥٠%	١٠٠%
	اختيار٢	٢٠%	٥٠%	٥٠%	١٠٠%	١٥٠%	٥٠%
الشركات		٢٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٥٠%	١٠٠%

المصدر: د. نبيل حشاد ، "بازل ما لها وما عليها"، مجلة البنوك، العدد الثانى والعشرون، يناير/ فبراير، ٢٠٠٠، ص٢٢.

<u>بخصوص الأوزان الترجيحية الحديثة وأساليب تحديدها:</u>

نشير أنهُ وفقًا لمقترحات بازل الثانية تم اقتراح تعديل أوزان المخاطر فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدول وتقييم البنوك والمؤسسات لتتراوح بين (صفر - ٢٠% - ٥٠% - ١٠٠% - ١٥٠%) .

وعلى أية حال ، فإن تحديد أوزان المخاطر لالتزامات المدينين تتم بأحد الأساليب التالية:

١- الأسلوب الأول: وهو أسلوب إحصائي متطور جدًا يعتمد على أساليب ومناهج إحصائية بهدف تقدير حجم المخاطر الائتمانية ورأس المال وخسائر القروض.

ولعل هذا الأسلوب يبدوا مفيدًا جدا للبنوك الأكثر تطورًا ، والتي تقدم خدمات بنكية مستحدثة باستمرار.

٢- الأسلوب الثانى: طريقة داخلية تعتمد على التصنيف الائتمانى الذى يقوم به البنك ، وذلك بالنسبة لبعض البنوك المتطورة ويتم ذلك بعد موافقة السلطة المسئولية عن الرقابة على سلامة ذلك التصنيف .

٣- الأسلوب الثالث: وهى طريقة يعتمد عليها عند تحديد أوزان المخاطر على درجات التصنيف الائتمانى التى تحددها المؤسسات الدولية المتخصصة فى ذات الجدارة الائتمانية من وجهة نظر السلطة الرقابية ، وهى طريقة قياسية تقليدية تتبعها غالبية البنوك.

الدعامة الثالثة: انضباط السوق Market Discipline:

نود القول بأن انضباط السوق يُعد واحدًا من أهم متطلبات بازل ، وهو يكمل الدعامتين السابقتين . وهو يعني مجموعة من المتطليات التي تسمح للمتعاملين في السوق بتقديم كافة المعلومات المتعلقة بمدى كفاية رأس المال.

ولعل انضباط السوق يكون من خلال تدعيم عنصري الشفافية والإفصاح من جانب البنوك ، وبما يكفل القدرة على فهم أفضل للمخاطر التى تواجه البنوك ، لذلك تطالب اللجنة الإفصاح عن هيكل رأس المال والمخاطر وملائمة رأس المال[١].

(١) د. ماجدة أحمد شلبى، مرجع سابق، ص٣٣؛ النشرة الاقتصادية، البنك الأهلى المصرى، مرجع سابق، ص٣١.

إضافة إلى ذلك ، هناك اعتبارات عديدة تساهم في انضباط السوق بشكل جيد ، منها :

الأول : متطلبات الإفصاح disclosure requirements ، وذلك باجبار البنوك على تطبيق الاتفاق الجديد على الإفصاح عن المعايير التي تطبقها لاستخدام أساليب تقدير رأس المال وتلك التي تطبقها عند استخدام أية وسيلة أو في معالجة المخاطر.

ثانيًا : مجموعة من المبادئ الارشادية التي تساهم فى أخطار السوق بمستويات الانكشاف التى قد يتعرض لها البنك ، وتوفير معلومات عن أوضاع البنوك.

ثالثًا : تحقيق مستوى الافصاح المناسب ، وذلك بمطالبة البنوك بتقديم التقارير المناسبة إلى الجهات الرقابية واستخدام وسائل الاقناع الأدبي أو العقاب المادي وغيرها.

رابعًا :اعتبارات أخرى عديدة مثل ، دورية الافصاح ،حقوق الملكية والبيانات السرية، والإفصاح المحاسبي الخ...

ومن حيث أصول البنوك ، فإن الجدول التالي رقم (٢) ، يوضح أكبر ١٠ بنوك على مستوى العالم ، وبالتالي من اليسير بالنسبة لهذه البنوك دعم احتياطيات البنوك من رأس المال ، وتخفيض احتمالية تعرضها للكثير من المخاطر.

جدول رقم (٢)

TOP 10 COUNTRIES BY PROFITS, 2020

Rank	Country	2020 ($bn)	2019 ($bn)	(position)	% change
1	China	330	312	1	+5.7%
2	US	253	255	2	-0.6%
3	Canada	47.2	47.3	3	+0.2%
4	France	43.0	43.8	4	-1.96%
5	Japan	41.4	39.8	6	+4.1%
6	UK	38.0	43.5	5	-12.7%
7	Australia	28.6	35.1	7	-18.6%
8	Spain	28.4	33.7	8	-15.8%
9	Russia	27.4	23.3	10	+17.9%
10	Brazil	22.7	23.8	9	-4.6%

Source: www.thebankerdatabase.com

وبالنظر للجدول السابق ، وبسبب تداعيات أزمة كورونا ، فإننا نلحظ تراجع أرباح بنك HSBC ، أكبر بنك في المملكة المتحدة وأوروبا ، بنسبة ٣٣٪ ، بينما تصدر بنك دويتشه الألماني قائمة البنوك التي شهدت أكبر تحركات من الربح إلى الخسارة ، كما شهدت إسبانيا أيضًا عامًا سيئًا حيث انخفضت الأرباح بنسبة ١٣,٦٦ ٪ في Santander و ٢٥,٩٥٪ في BBVA.

وحول أعلى عشرة بنوك على المستوى العربي ، نلحظ ابتعاد البنوك المصرية عن هذه القائمة ، بسبب ضعف أصولها المالية ، ولعل ذلك يحتاج بشكل كبير تعزيز الملاءة المالية من ناحية ، مع الحفاظ على معايير لجنة بازل خصوصًا مايتعلق برأس المال.

جدول رقم (٣)

أكبر عشرة بنوك على مستوى العالم العربي ٢٠١٩/٢٠٢٠

مليون دولار		الموجودات		القروض		الودائع		حقوق الملكية		الأرباح	
المصرف	البلد	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019
بنك قطر الوطني*	قطر	259,532	264,932	186,451	194,521	188,046	194,040	26,022	24,375	3,973	985
بنك أبوظبي الأول	الإمارات	202,694	223,969	86,176	111,145	126,768	141,461	27,786	29,438	3,288	3,431
بنك الإمارات دبي الوطني	الإمارات	136,333	186,190	89,354	119,191	94,786	128,660	17,445	22,233	2,736	3,952
البنك الأهلي التجاري	السعودية	120,580	135,270	70,683	75,277	84,987	94,237	18,312	18,610	2,593	3,062
بنك أبوظبي التجاري	الإمارات	76,248	110,301	45,348	68,068	48,134	71,357	8,939	15,164	1,319	1,305
مصرف الراجحي (أ)	السعودية	97,075	102,423	61,802	66,582	78,376	83,308	12,882	13,651	1,005	2,709
البنك الأهلي المصري**	مصر	89,415	96,631	28,431	30,784	60,554	70,084	5,600	6,578	غ.م	2,017
بنك الكويت الوطني	الكويت	90,506	96,587	51,157	54,620	47,480	52,567	12,213	14,054	1,300	1,406
بنك الرياض	السعودية	61,307	70,877	40,273	46,395	45,286	51,871	9,806	10,819	1,258	1,662
مجموعة ساميا المالية	السعودية	61,317	68,161	30,322	37,759	45,379	48,044	11,282	12,120	816	1,064
المجموع		1,195,007	1,355,341	689,997	804,342	819,796	935,629	150,287	167,042	18,288	21,593

المصدر: متاح على الرابط التالي : https://almalnews.com

بالإطلاع على الجدول السابق رقم (٣) يمكننا ملاحظة مايلي :

١. **عدم تواجد أي من البنوك المصرية ضمن قائمة أكبر البنوك العربية ، وهو أمر يستدعي البحث عن أسباب ذلك ، والعمل على سرعة علاجها.**

٢. **صغر حجم رأس المال الأساسى للبنوك العربية إذا ماقورنت بالبنوك فى الولايات المتحدة وأوروبا والصين.**

مما سبق تتضح الأهمية الكبرى لتفعيل عمليات الدمج المصرفي كطريقة مهمة لزيادة رأس مال البنوك في مصر ، خصوصًا دمج البنوك ذات رأس المال الصغير فى البنوك الكبيرة ، خصوصًا في ظل تحرير قطاع البنوك ، كأحد الموضوعات المهمة التي تهتم بها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية ، والتى تأتي البنوك على رأسها .

أما على مستوى قائمة أعلى ١٠ بنوك في قارة إفريقيا لعام ٢٠٢٠ ، فنلحظ وجود العديد من البنوك المصرية ، مثل بنك البنك الأهلي المصري الذي احتل المرتبة الخامسة على المستوى الافريقي ، بينما جاء بنك مصر في المرتبة الثامنة وأخيرًا بنك CIB في المرتبة التاسعة ، وهذا يؤكد إمكانية وقدرة البنوك المصرية على تحسين وضعيتها ليس فقط على المستوى الاقليمي وإنما أيضًا على المستوى العالمي ، خصوصًا حال اتباعها الاجراءات الرقابية من ناحية وتعظيم رؤوس أموالها وأصولها من ناحيةٍ أخرى.

جدول رقم (٤)

أعلى عشرة بنوك على المستوى الافريقي لعام ٢٠٢٠

TOP 10 BANKS, AFRICA

Regional rank	World rank	Bank	Country	Tier 1 capital ($m)
1	152	Standard Bank Group	South Africa	10,547
2	169	FirstRand	South Africa	9,163
3	190	ABSA Group	South Africa	7,773
4	232	Nedbank Group	South Africa	5,731
5	237	National Bank of Egypt	Egypt	5,673
6	296	Attijariwafa Bank	Morocco	4,321
7	305	Groupe Banques Populaire	Morocco	4,139
8	366	Banque Misr	Egypt	2,967
9	369	CIB Egypt	Egypt	2,943
10	386	Zenith Bank	Nigeria	2,789

Source: www.thebankerdatabase.com

ثالثًا: الاختلافات الأساسية بين معايير بازل الأولى و الثانية.

يمكن القول بأن التغييرات التي حدثت على مقررات بازل الأولى مرت بالكثير من المفاوضات بين محافظي بنوك الدول العشرة الكبار ، ويوضح الجدول التالي رقم (٤) ، أهم الاختلافات بين معايير بازل الأولى والثانية :

جدول رقم (٥)

الاختلافات بين بازل الأولى والثانية

نقاط الاختلاف	بازل الأولى	بازل الثانية
مخاطر الائتمان	اقترحت في اتفاقية ١٩٨٨ وتتراوح مخاطر الائتمان بين ٠% إلى ١٠٠ %	حدث بها تغييرا كبيرًا وفقا لمقترحات ٢٠٠١ حيث وضعت طرق جديدة لقياس مخاطر الائتمان منها : المنهج المعياري المنهج على التقييم الداخلي
مخاطر التشغيل	لم يدرج بالاتفاقية	تمّ إدراجه في مقترحات ٢٠٠١ من أجل مواجهة مخاطر التعرض للخسائر التي ربما تحدث عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية على مستوى الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية.

نقاط الاختلاف	بازل الأولى	بازل الثانية
انضباط السوق	لم يدرج بالاتفاقية	تم ادراجه وفقًا لمقترحات ٢٠٠١ و يعتمد على تعزيز درجة الشفافية و عمليات الإفصاح
مخاطر السوق	كان ذلك في تعديلات ١٩٩٦ ويرتبط بعمليات الإقراض و الاقتراض للبنوك ، وكذلك عمليات التمويل و التوظيف .	لم يتغير(كما هو)
عمليات المراجعة والرقابة (الإشراف الاحترازي)	لم يدرج بالاتفاقية	صدر في مقترحات ٢٠٠١ ويعتمد على دعم نظام الرقابة الداخلية وتفعيل دور السلطات الرقابية .

المصدر : من تجميع الباحث ، اعتمادًا على العديد من المصادر المتخصصة .

إضافة إلى ماتقدم ، ثمة نقاطٍ أخرى ، يوجد بها العديد من الاختلافات بين مقترحات بازل الأولى والثانية ، يمكن أن نذكر منها :

١- الأوزان الترجيحية المستقبلية[١]:

وفقًا لبازل الأولى يتم تطبيق أوزان ترجيحية تتراوح نسبتها بين صفر – ١٠٠% طبقًا لنوع العملة (محلية- أجنبية)، و آجالها المختلفة، أو وفقًا لكون هذه

(١) النشرة الاقتصادية، البنك الأهلى المصرى، مرجع سابق، ص٣٤.

الدول عضوًا داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أم لا. أما التعديل المقترح ، فقد ركز على تعديل أوزان المخاطر خصوصًا المتعلقة بالتقييم السيادى للدول وتقييم البنوك بالنسب التالية : (صفر%- ٢٠ %- ٥٠%- ١٠٠%- ١٥٠%).

٢- تعظيم دور التقييم والرقابة الداخلية والخارجية:

اعتمادًا على حجم المخاطر واستراتيجيات العمل فإن لجنة بازل اقترحت على كل مؤسسة مالية عمل نظام مناسب يضمن كفاية رأس المال داخليًا مع توفير الاحتياجات المالية- المستقبلية . وهنا سيترك للبنوك حرية الاختيار بين الوسائل المختلفة لقياس مخاطر الائتمان وغيرها .

٣- مفهوم رأس المال طبقًا لمقررات لجنة بازل:

إن أبرز ماقامت به اللجنة في هذا الخصوص ، هو اعتزامها اتخاذ العديد من الإجراءات والتي ستسمح للبنوك باستخدام التصنيف الائتمانى الخارجى خصوصًا ، للوكالات المتخصصة مثل (Fitch Moody S & Ps) ، لضمان دقة البيانات المستخدمة وكذلك توفير عنصر الثقة بها. أيضًا ، سيتم إدخال مجموعة من التعديلات الجوهرية على طرق استخدام التصنيف الائتمانى بحيث يتم تصنيف المخاطر لتتضمن جميع أنواع القروض الممنوحة . وبالتالي ستشمل كافة المخاطر التى يمكن أن تواجه البنوك دون الاكتفاء بالمخاطر الائتمانية[١].

(١) لمزيد من التفصيل، أنظر صندوق النقد العربى، الملامح الأساسية لاتفاق بازل٢ والدول النامية، ٢٠٠٤ ، ص١٩.

٤- دور مؤسسات التقييم الائتمانى الدولية:

وفقًا لمقترحات بازل الثانية ، سيكون لمؤسسات التقييم الائتمانى الدولية دورًا حيويًا، فى عملية تقييم الدول أو البنوك أو الشركات . ذلك ، سيلقى بأعباء مالية على تلك الأطراف ، خاصةً الشركات ، والتى ستكون مجبرة على اللجوء لهذه المؤسسات لتقييمها ، حتى يمكنها الحصول على التمويل المطلوب ، وهذا مايحدث حاليا .

مما تقدم ، يبدو جليًا الأهمية الكبيرة لعمليات الإشراف والرقابة على النظام المصرفي ، خصوصًا في ظل تصاعد وتيرة الأزمات المالية والمصرفية من حينٍ لآخر.

والجدير بالذكر، أن البنك المركزي المصري ، قد أنشأ إدارة للرقابة والإشراف على البنوك ، إضافة إلى أنهُ عمل على إلزام البنوك العاملة فى مصر بمعايير لجنة بازل الخاصة بكفاية رأس المال ، وهو إجراء في غاية الأهمية لحماية البنوك في مصر من أى صدمات قد تتعرض لها كنتيجة للأزمات المالية عالميا وإقليميًا ، فضلاً عن أن ذلك سيعزز من ثقة المستثمرين فى النظام المصرفي المصري.

سمات وملامح اتفاقية بازل الثالثة ووضعية البنوك المصرية بخصوص معايير الأمن والسلامة فيما يتعلق ببازل الجديدة:

بعد تصاعد الأزمات المالية وتزايد احتمالية مواجهة العديد من الأنظمة المصرفية للانهيار ، فقد اجتمع محافظي البنوك المركزية لمجموعة دول العشرين G20 مرةً أخرى في مدينة بازل السويسرية ، لوضع اتفاقية جديدة تستهدف تحقيق معدلات أمان أعلى للمصارف العاملة في مختلف الدول[١] . وكان هذا الاجتماع في شهر

---

(١) دول مجموعة العشرين هي : أمريكا الشمالية، الصين ، اليابان ، بريطانيا ،الهند ، أندونيسيا، كوريا الجنوبية، جنوب أفريقيا ، الأرجنتين،البرازيل، السعودية ،إيطاليا فرنسا ألمانيا تركيا، روسيا، كندا ، استراليا والمكسيك.

سبتمبر من العام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، أسفر الاجتماع عن آليات ومقترحات جديدة تم التوصل إليها في شهر ديسمبر ٢٠٠٩ .ولعل الهدف الأساسي من اتفاقية بازل الثالثة ، كان يتمثل في وضع أسس ومعايير عالمية تستهدف تقوية النظام المالي والإداري وتطوير آليات الاصلاح المصرفي[١]. ونتيجة للجهود التي بذلت في هذا الخصوص ، فقد تم صدور الاتفاقية الجديدة ١٢ سبتمبر ٢٠١٠، وعرفت بعدها باتفاقية بازل الثالثة . على أن تدخل حيز التنفيذ بداية عام ٢٠١٣ وتطبق على مراحل تمتد حتى عام ٢٠١٩.

ولكن السؤال: ماهي الملامح الأساسية لاتفاية بازل الثالثة ؟ ماهي أبرز ماتميزت به عن الاتفاقيتين السابقتين بازل الأولى والثانية ؟ هذا ماسنتناوله بالشرح والتحليل خلال الصفحات القادمة.

الملامح الأساسية لاتفاقية بازل الثالثة :

يمكن القول بداية ، أن اتفاقية بازل الثالثة تضمنت معايير جديدة أكثر صرامة من الاتفاقات السابقة ، وبشكلٍ أساسي ، يمكننا إبراز هذه السمات على النحو التالي :

أولا: فيما يتعلق بعمليات إدارة ومراقية المخاطر :

فقد اشتملت اتفاقية بازل الثالثة على عدة معايير تستهدف العمل على تحديثها وتطويرها من خلال تطوير مبادئ المراجعة الرقابية المذكورة فى اتفاقية بازل الثانية ، كل ذلك بغرض معالجة القصور والأخطاء التي وقعت فيها العديد من البنوك ، والتي تم اكتشافها إبان فترة الأزمة المالية العالمية التي بدأت شرارتها الأولى بالولايات المتحدة ٢٠٠٨ ، وامتدت أثارها إلى كثير من دول العالم المختلفة [٢].

([1])Bank for International Settlements, Basel III: Finalising post- crisis reforms, December 2017,pp.4-5.

([2])Bank for International Settlements, Basel III: Finalising post- crisis reforms, Op.Cit,p.9.

ثانيًا: معالجات أفضل لأخطار السيولة :

وخطر السيولة ناجم عن دور البنوك كمحول للآجال ، وهو أحد أهم الأخطار التى تعاني منها المؤسسات المالية بصفةٍ عامة . لذلك ، عملت اتفاقية بازل الجديدة على معالجة ذلك عن طريق إقرار نسبتين لتغطية هذا الخطر على المدى القصير والمدى الطويل .

ثالثاً: ضرورة خلق آلية لانضباط السوق :

نظرًا لأهمية الشفافية والإفصاح عن المعلومات بدقة وبشكل مناسب ، نجد أن مقترحات بازل الثالثة ألزمت البنوك بأهمية الافصاح عن كل البنود المكونة للأموال الخاصة وغيرها. فضلاً عن نشر مزيد من آليات التعاقد عبر مواقع البنوك على الانترنت ، ورسم آليات واضحة حول ممارسات المكافآت والتعويضات ، الأمر الذي يبرز بوضوح وجود شفافية ووضوح فى كل التعاملات المصرفية .

رابعا: متطلبات رأس المال طبقًا لاتفاقية بازل الثالثة :

نود التنويه ، أن أحد أبرز مبررات وجود مقترحات بازل الثالثة يتمثل في تعزيز المتطلبات الأساسية لرأس المال ، ويمكن إبراز أهم ماتوصلت له الاتفاقية على النحو التالي :

- **ضرورة تدعيم الصلابة المالية للمصارف : اعتمدت اتفاقية بازل الثالثة عدة اجراءات من شأنها تعزيز قوة وصلابة المصارف ، منها : اعتماد هامش حماية من التقلبات الدورية ، هامش حماية لرأس المال ، إضافة إلى دعم قدرة المصارف على امتصاص ماقد تتعرض له من صدمات.**

- السيطرة والتحكم في الرفع المالي: وقد تناولت اتفاقية بازل الثانية مؤشر معدل الرافعة المالية ، والذي يعتبر مؤشراً مهمًا لقياس المخاطر ، وأكدت اتفاقية بازل الثالثة على أهميته في عملية دعم الملاءة المالية للبنوك [1].
- زيادة الأصول الخاصة كميًا ونوعيًا: لتعزيز قدرة البنوك على إمتصاص الخسائر ،اهتمت الاتفاقية بالعمل على زيادة كمية الاموال الخاصة ، إضافة إلى تحسين نوعيتها وذلك بإدخال تغييرات مهمة على مفهوم رؤوس الأموال الخاصة ، لتشمل عدة شرائح : الشريحة الأولى: تتمثل في قيمة الأسهم العادية وكذلك الأرباح غير الموزعة . أما الشريحة الثانية : فتشمل على الإحتياطيات والمخصصات العامة لخسائر الديون .وبشكلٍ عام ، يمكن توضيح البرنامج المقترح للتعديلات على رأس المال المصرفي وفقا للجدول التالي رقم (٥) :

(1)Caio Ferreira, Nigel Jenkinson, and Christopher Wilson, From Basel I to Basel III: Sequencing Implementation in Developing Economies, IMF Working Paper, June 2019,pp.2-3.

جدول رقم (٦)

برنامج إدخال التعديلات على رأس المال البنكي والتحول إلى بازل الثالثة

البنـــــــد	يناير ٢٠١٦	يناير ٢٠١٧	يناير ٢٠١٨	يناير ٢٠١٩
رأس المال الاساسي المستمر	٤,٥%	٤,٥%	٤,٥%	٤,٥%
الدعامة التحوطية	**٠,٦٢٥%**	**١,٢٥٠%**	**١,٨٧٥%**	**٢,٥%**
رأس المال الأساسي الاضافي	١,٥%	١,٥%	١,٥%	١,٥%
الشريحة الاولي + **الدعامة التحوطية**	٦,٦٢٥%	٧,٢٥%	٧,٨٧٥%	٨,٥%
الشريحة الثانية	٤%	٤%	٤%	٤%
معيار كفاية رأس المال	**١٠%**	**١٠%**	**١٠%**	**١٠%**
اجمالي معيار كفاية رأس المال + الدعامة التحوطية	**١٠,٦٢٥%**	**١١,٢٥٠%**	**١١,٨٧٥%**	**١٢,٥%**

المصدر: قطاع بازل ، البنك المركزي المصري ، على الرابط التالي:

https://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/BaselIII.aspx

كما يلاحظ من الجدول السابق أيضًا ، تضمنه لأول مرة على مايسمى بنسبة الدعامة التحوطية ، اعتبارًا من عام ٢٠١٦ الماضي ، ولعل الغرض منها يتمثل في تعزيز متطلبات رأس المال لتوفير مزيد من الحماية للبنوك وضمان تغطية الخسائر خصوصًا خلال فترات التعرض للأزمات المالية والمصرفية.

وبوجه عام ، نستطيع القول أن النظام المصرفي سيتأثر بإتفاقية بازل الثالثة من عدة نواحي :

- زيادة احتياطيات البنوك وتحديث وزيادة رأس المال.
- وجود آلية واضحة في العمل المصرفي يضمن تحقيق شفافية أعلى وأفضل .

- تعظيم استخدام رؤوس الأموال من خلال إعادة هيكلة بعض القطاعات داخل البنوك.
- تغيير آلية التمويل والطلب علية وذلك بالاعتماد على التمويل طويل الأجل بدلاً من التمويل قصير الأجل ، وبالتالي تقليل المخاطر.
- إلزام البنوك التى تمتلك رأس مال أقل برفع احتياطياتها ورأس مالها.
- بالتعليمات الجديدة سيقل معدل حدوث أزمات مالية كبيرة في البنوك ، مما يعزز الثقة أكثر في المؤسسات المالية .

بازل الثالثة ومعايير السلامة المصرفية فى البنوك المصرية :

نود التأكيد على الدور الهام الذي لعبه البنك المركزي المركزي المصري في الالتزام بقواعد لجنة بازل منذ بداية تطبيقها . ولاشك أن قيام البنك المركزي بمهمة الاشراف والرقابة على البنوك العاملة في مصر ورغبته في تطبيق أفضل الممارسات الدولية الخاصة بتطبيق مقررات بازل للرقابة المصرفية ، فقد عمل على إنشاء قطاع بازل كأحد القطاعات الحيوية في البنك وتوليه مهمة تطبيق معايير لجنة بازل المتعلق بعمليات إدارة المخاطر ورأس المال ومبادئ لجنة بازل الأساسية للرقابة المصرفية . وبوجهٍ عام ، يختص قطاع بازل المصري بالعديد من المهام ، يمكننا أن نذكر بعض منها ، على النحو التالي[١] :

١. تقديم البرامج والدورات التدريبية المهمة من أجل نقل الخبرات فيما يتعلق بمعايير بازل إلى العاملين بمختلف قطاعات الجهاز المصرفي المصري .

(١) لمزيد من التفصيل ، راجع موقع البنك المركزى المصري التالي :
https://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/AboutBaselSector.aspx

٢. تعزيز وتنمية مهارات الكوادر المصرفية ، خصوصًا العاملين بالبنوك المركزية للدول العربية الشقيقة ، وكذلك الدول الصديقة من القارة الأفريقية بالتنسيق وزارة الخارجية ووزارة التعاون الدولي.

٣. يقوم قطاع بازل المصري بجميع الأعمال المصرفية ، وكذلك أية موضوعات لها علاقة بأية جوانب مصرفيه أو قانونيه أو اقتصاديه تأتي إلي البنك المركزي من الجهات المختلفة سواء خاصة أو حكومية .

٤. يعمل قطاع بازل المصري على متابعة أية إصدارات جديدة تصدر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بشكل مستمر لدراسة إمكانية التطبيق.

٥. دراسة خصائص البنوك العاملة في مصر و إمكانية تطبيق مقررات بازل في إطار استراتيجية البنك المركزي المعنية بسلامة وأمن النظام المصرفي.

٦. التواصل مع الجهات الدولية ، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وكذلك البنوك المركزية الأوروبية من أجل تحديث وتعديل ما سبق إصداره من توصيات من جانب لجنة بازل .

إضافة إلى ماتقدم ، فإن تطبيقات بازل بالجهاز المصرفي المصري تستهدف تطوير قدرة البنوك على إدارة عمليات المخاطر المصرفية. ولعل ذلك ، يأتي ضمن استراتيجية البنك المركزي المصري للرقابة على البنوك المصرية وكذلك أية أطراف لها علاقة وثيقة بالنظام المصرفي.

بيد أن الآلية التي اتبعها قطاع بازل في البنك المركزي المصري ، يعتمد على تطبيق مبدأين أساسيين لمقررات بازل وهما: التيسير والمشاورة مع البنوك من أجل ضمان الانتقال إلى تطبيق أحدث المعايير دون عراقيل .

بخصوص تطبيق مقررات بازل III من قبل البنك المركزي المصري:

بهدف مسايرة البنك المركزي للمعايير الدولية في الرقابة والإشراف على البنوك ، ونظرًا لإستحداث بازل الثالثة معيار الرافعة المالية .نجد موافقة مجلس إدارة البنك المركزي المصري خلال جلسته التى انعقدت في يوليو ٢٠١٥ على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة المالية والصادرة عن لجنة بازل الثالثة على أن تقوم البنوك العاملة في مصر بتطبيقها كنسبة استرشادية ، إعتباراً من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٧، وكنسبة رقابية مُلزمة بدءًا من عام ٢٠١٨[١].

إضافة لما تقدم ، فإن قطاع الرقابة والإشراف يتولى مهمة متابعة تطبيق البنوك للتعليمات بصفة دورية نصف سنوية وفقاً لنماذج محددة ، بهدف تطوير الجهاز المصرفي والحفاظ على سلامته واستقراره. ويستهدف البنك المركزي من كل هذه الإجراءات تدعيم آليات الشفافية والحوكمة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية ، لاسيما بعد تزايد الأزمات والأعباء المالية على البنوك ، ولعل مايعيشهُ العالم حاليًا من تداعيات أزمة كورونا خير شاهد على ذلك . من هنا فقد سعى البنك المركزي نحو إلزام البنوك العاملة على أرض مصر بتطبيق أنظمة الحوكمة وبما يعزز من سمعتها على المستويين المحلي والعالمي.

أما فيما يتعلق بأهم التطورات الصادرة عن لجنة بازل : فنلاحظ أن البنك المركزي لم يقف مكتوف الأيدي حيال هذه المستجدات . بل نجدالعديد من الاقتراحات والنقاشات التي ساهمت في خلق الآليات التى ستؤدي إلى تهيئة البنوك التى تعمل في

---

(١) لمزيد من التفصيل ، راجع موقع البنك المركزى المصري التالي :
https://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/AboutBaselSector.aspx

مصر نحو تفعيل التحسينات الجديدة ، بدءًا من أول شهر يناير من العام ٢٠٢٢، وبصفةٍ خاصة العمل على تحقيق النقاط التالية [١]:

أولاً: أهمية العمل على إصدار أسلوب جديد لقياس رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر التشغيل غير معقد ويسهل تنفيذه بدلًا من الطرق السابقة الأكثر تعقيدًا.

ثانياً: ضرورة استحداث دعامة إضافية للرافعة المالية إلى جانب نسبة الرافعة المالية للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً مع إدخال تعديلات على آلية قياس نسب الرافعة المالية.

ثالثًا: تطوير أساليب جديدة لقياس المخاطر والتقييم الداخلي ، بهدف معالجة أوجه الضعف والقصور في آليات حساب رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر الائتمان .

رابعًا: أهمية وضع حد أدنى على الأصول المرجحة بأوزان المخاطر للبنوك التي تستخدم أساليب التقييمات الداخلية من أجل الحد من استفادة البنوك من تحقيق وفر في متطلبات رأس المال .

خامسًا: من أجل تطبيق وتعزيز الحوكمة والشفافية ، يجب استبعاد أسلوب القياس الداخلي والمتعلق بكيفية حساب رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر التقييم الائتماني للأطراف المقابلة واستحداث أساليب جديدة أكثر فعالية بأسلوبيين آخرين كالأسلوب المعياري مثلًا.

---

(١) لمزيد من التفصيل ، راجع قطاع بازل ، البنك المركزى المصري.

إجراءات لجنة بازل للرقابة المصرفية للحد من آثار انتشار (فيروس كورونا Covid19):

أعلنت لجنة بازل للرقابة المصرفية عن سلسلة من الإجراءات المصممة للحد من تأثير COVID-19 على القطاع المصرفي العالمي. تم تصميم أحدث الإجراءات لتسهيل الإقراض المصرفي للاقتصاد الحقيقي وتعزيز القدرة التشغيلية للبنوك للضغوط المالية لـ COVID-19. يأتي ذلك عقب تمديد المواعيد النهائية لتنفيذ بازل ٣ التي أعلنتها مجموعة محافظي البنك المركزي ورؤساء الإشراف في ٢٧ مارس ٢٠٢٠ [1].

أيضًا ، فقد قامت اللجنة بنشر بعض الإجراءات المهمة لضمان استمرار عمل البنوك من ناحية . وعدم تعرضها لخسارة كبيرة من ناحية أخرى ، ومن هذه الإجراءات :

- وضع إرشادات فنية لمعالجة رأس المال للقروض الخاضعة للضمانات الحكومية ذات الصلة بـ COVID-19 ووقف الدفع .
- تصميم إرشادات فنية حول تأثير COVID-19 على محاسبة خسائر الائتمان المتوقعة.
- إضافة لذلك، أعلنت لجنة بازل عن تأجيل تنفيذ بعض الإجراءات ، ومنها :

(أ) تأجيل لمدة عام واحد لتنفيذ المرحلتين الأخيرتين من إطار عمل لجنة بازل المشتركة والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية لمتطلبات هامش المشتقات غير المقاصة مركزياً.

([1])Shearman & Sterling LLP, Basel Committee on Banking Supervision Announces Further Measures to Alleviate COVID-19 Impact,2020, available at : https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=2eea0608-9830-4aa1-bcb6-f3ca995fc2f

(ب)وكذلك ، تأجيل تنفيذ المنهجية المنقحة لتقييم البنوك المهمة عالميًا لمدة عام واحد ، من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢.

(ت)كما نشرت لجنة بازل منهجيتها المنقحة ومتطلبات أعلى لامتصاص الخسائر لتقييم G-SIBs في يوليو ٢٠١٩ ، بعد المشاورات حول التحسينات المحتملة لإطار G-SIB الحالي[1].

إضافة إلى ماتقدم ، فقد اتخذت لجنة بازل تدابير إضافية للتخفيف من تأثير Covid-19 على النظام المصرفي العالمي . وبوجهٍ عام ، فإن هذه الإجراءات تدعم استمرار البنوك في تقديم خدماتها المصرفية ، وأهمها تقديم الإقراض من أجل دعم الاقتصاد الحقيقي وتوفير قدرة تشغيلية إضافية للبنوك والمشرفين للاستجابة لأولويات الاستقرار المالي الفورية.

كما تم إتخاذ العديد من إجراءات تدابير دعم استثنائية والمتعلقة بـ Covid-19، من أجل تخفيف الأثر المالي والاقتصادي لـ Covid-19 ، وشملت التدابير، مجموعة من برامج الضمان الحكومية للقروض المصرفية. بالإضافة إلى ذلك ، قامت الحكومات ، وفي بعض الحالات ، البنوك ، بإيقاف عمليات الدفع لغرض حماية المصارف من أية مخاطر. وتهدف هذه الإجراءات إلى ضمان أن تستمر البنوك في إقراض الأسر والشركات وتخفيف الآثار السلبية لـ Covid-19 على الاقتصاد[2].

هذا ، وقد وافقت اللجنة على تعديل ترتيباتها الانتقالية من أجل المعالجة التنظيمية لرأس المال لمحاسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة. كما ستوفرالتعديلات

---

(1) Shearman & Sterling LLP, Ibid,p.5.

(2) Basel Committee on Banking Supervision Publishes Final Updated AML Guidelines, https://www.lexology.com/library/detail.aspx?

للسلطات الرقابية قدرًا أكبر من المرونة في تقرير ما إذا كانت ستتدخل في تأثير خسائر الائتمان المتوقعة على رأس المال التنظيمي وكيفية القيام بذلك.

إضافة إلى ماسبق ، فإن اللجنة سوف تستمر في مراقبة الآثار المصرفية والإشرافية الناجمة عن استمرار تفشي وباء Covid-19 ، كما سيتم التنسيق مع مجلس الاستقرار المالي وهيئات وضع المعايير الأخرى. كما يقع على عاتق البنوك والمشرفون واجب الحيطة واليقظة، خصوصًا في ضوء الطبيعة سريعة التطور لـ Covid-19 ، وذلك لضمان بقاء النظام المصرفي العالمي مرنًا من الناحية المالية والتشغيلية. كما تكرر اللجنة رأيها بضرورة استخدام البنوك للموارد الرأسمالية لدعم الاقتصاد الحقيقي وامتصاص الخسائر.

وجدير بالذكر ، أن لجنة بازل قد نشرت هذه الإيضاحات الفنية للتأكد من أن البنوك تعمل على تقليل تأثير المخاطر باعتماد الإجراءات الجديدة عند تحديد متطلبات رأس المال. وعلى أية حال فإن هذه الإيضاحات توفر إرشادات بشأن[1]:

- المعالجة الرأسمالية القائمة على المخاطر للقروض التي تخضع لضمانات حكومية مقدمة استجابة لفيروس كورونا COVID-19 .
- معالجة رأس المال للقروض الخاضعة لتأجيل الدفع التي بدأت استجابة لفيروس كوفيد -١٩.
- كيف ينبغي تطبيق إرشادات اللجنة بشأن الأصول غير العاملة فيما يتعلق بالقروض الخاضعة لتأجيل الدفع المشار إليه أعلاه.

---

(1) Basel Committee on Banking Supervision Announces Further Measures to Alleviate COVID-19 Impact, Financial Regulatory Developments Focus, https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=2eea0608-9830-4aa1-bcb6-f3ca995fc2fc

- كيف ينبغي تطبيق إرشادات اللجنة بشأن التعرضات الخاضعة للتحمل فيما يتعلق بالقروض الخاضعة لتدابير الإغاثة ، مثل تأجيل الدفع المشار إليه أعلاه أو الضمانات العامة.
- محاسبة خسائر الائتمان المتوقعة

واستجابة لـ COVID-19 تم تمديد الموعد النهائي لاستكمال مرحلتي التنفيذ الأخيرتين من إتفاقية بازل الثالثة لمدة عام واحد. وبالتالي ستكون مرحلة التنفيذ النهائية في اعتبارًا من ١ سبتمبر ٢٠٢٢. كما طُلب من الشركات التكيف مع نزوح الموظفين وتركيز مواردها على إدارة المخاطر الناشئة عن تقلبات السوق الحالية.

بيد أن ، لجنة بازل قد أجلت بالفعل الجدول الزمني لتنفيذ بازل ٣ ، من أجل السماح للشركات بالتركيز على مواجهة التحديات الناتجة عن جائحة فيروس كورونا (COVID-19). وعلى وجه الخصوص ، تم تأجيل المواعيد النهائية لإدخال المعايير التالية لمدة عام واحد ، إلى ١ يناير ٢٠٢٣ ، من تاريخ التنفيذ الأصلي في ١ يناير ٢٠٢٢ ، وبشكلٍ عام ، سيتم اتخاذ الاجراءات التالية [1]:

- إطار معدل الرافعة المالية المنقح وعازل البنك العالمي المهم على مستوى النظام .
- نهج موحد معدل لمخاطر الائتمان.
- النهج المعدل القائم على التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان .

([1])Basel Committee on Banking Supervision Publishes Guidance on Sector-Specific Capital Buffers, Financial Regulatory Developments Focus, Shearman & Sterling LLP, available at :

https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=c3a693f5-f2bc-451d-9d0c-a40e757aa4cb

- إطار المخاطر التشغيلية المعدل .
- إطار مخاطر تعديل تقييم الائتمان المعدل .
- أرضية المخرجات (الترتيبات الانتقالية التي كان من المقرر أصلاً تنفيذها حتى ١ يناير ٢٠٢٧ ، وتم تمديدها الآن حتى ١ يناير ٢٠٢٨) .
- إطار الإفصاح المنقح للركيزة ٣.

أيضًا ، فقد شملت التنقيحات المقترحة لتعزيز الإطار جدولاً زمنياً للتنفيذ. سيتم تطبيق منهجية التقييم المنقحة اعتبارًا من عام ٢٠٢١ ، بناءً على بيانات نهاية عام ٢٠٢٠. هذا ، وسيتم تطبيق متطلبات المنهجية المنقحة اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٣.

وبشكلٍ عام فقد أجرت اللجنة التنقيحات التالية:

- تم تعديل تعريف المؤشرات عبر الولايات القضائية .
- تم إدخال مؤشر حجم التداول .
- تم تعديل الأوزان في فئة الاستبدال .
- تم تمديد نطاق التوحيد لشركات التأمين التابعة .
- تمت مراجعة متطلبات الإفصاح .

وتجدر الإشارة إلى أن ، لجنة بازل قد ناقشت تأثير Covid-19 على خسائر الائتمان المتوقعة (ECLs) للبنوك. ووافقت على ضرورة أن تأخذ البنوك في الاعتبار إجراءات الدعم الاستثنائية عند حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ، كما ذكرناها آنفًا.

ونظرًا لاستمرار انتشار جائحة Covid-19 حول العالم ، فقد ، وافقت اللجنة على التعديلات التالية على القائمة الحالية ، وخصوصًا الترتيبات

الانتقالية لمعالجة رأس المال التنظيمي للخسائر الائتمانية المتوقعة ، وذلك على النحو التالي [١]:

- يجوز للسلطات المالية تطبيق الترتيبات الانتقالية الحالية ، حتى لو لم تكن في البداية
تم تنفيذها ، وذلك عندما اعتمدت البنوك لأول مرة نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- قد تسمح السلطات المالية للبنوك بالانتقال من النهج الثابت إلى النهج الديناميكي ، وذلك بتعديل المبالغ الانتقالية التي يتعين على البنوك الاحتفاظ بها.
- بالإضافة إلى النهجين الحاليين لحساب مبلغ التعديل الانتقالي (نهج ثابت وديناميكي) ، قد تستخدم الأجهزة المالية منهجيات بديلة تستهدف تقريب الفرق التراكمي بين المخصصات بموجب نموذج محاسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة والمخصصات بموجب نموذج محاسبة الخسائر المتكبدة مسبقًا.

أيضًا ، فإن الجدول التالي يوضح بجلاء التعديلات التي تمت على آلية تنفيذ مقترحات بازل الثالثة بسبب تداعيات تفشي فيروس كورونا ، والخريطة الزمنية المنقحة ومواعيد التنفيذ الجديدة :

([1]) Basel Committee on Banking Supervision Publishes Guidance on Sector-Specific Capital , op.cit,pp.2:5.

جدول رقم (٧)

ملخص الجدول الزمني المنقح للتنفيذ

Standard	Original implementation date	Revised implementation date
Revised leverage ratio framework and G-SIB buffer	1 January 2022	1 January 2023
Revised standardised approach for credit risk	1 January 2022	1 January 2023
Revised IRB approach for credit risk	1 January 2022	1 January 2023
Revised operational risk framework	1 January 2022	1 January 2023
Revised CVA framework	1 January 2022	1 January 2023
Revised market risk framework	1 January 2022	1 January 2023
Output floor	1 January 2022; transitional arrangements to 1 January 2027	1 January 2023; transitional arrangements to 1 January 2028
Revised Pillar 3 disclosure framework	1 January 2022	1 January 2023

Source: Basel Committee on Banking Supervision Announces Further Measures to Alleviate COVID-19 Impact, April 3 2020, Available at:

https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=2eea0608-9830-4aa1-bcb6-f3ca995fc2fc

والجدول السابق ، يوضح ما اتفق عليه محافظو ورؤساء الأجهزة الرقابية على المصارف بخصوص تأجيل تنفيذ (بازل ٣) ، من أجل زيادة القدرة التشغيلية للبنوك وتطوير مهارات المشرفين المصرفيين استجابًة لـ Covid-19 . إضافة إلى إعطاء أولويات للاستقرار المالي وتأثيرات فيروس كورونا على النظام المصرفي الاقليمي والعالمي من ناحية.ومن ناحيةٍ أخرى ضمان بقاء النظام المصرفي مرنًا من الناحية المالية والتشغيلية.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

حاولنا من خلال دراستنا لموضوع التحليل الاقتصادي للرقابة على البنوك مع الاشارة لاتفاقية بازل الثالثة ، استيضاح الدور الذي يمكن أن تلعبه مقررات لجنة بازل في تعزيز الصلابة المالية للبنوك من ناحية . ومن ناحيةٍ أخرى ، الحفاظ على سلامة واستقرار النظام المصرفي ، الذي يعد بحق العمود الفقري للتنمية الاقتصادية ، والداعم الأكبر لخطط الدولة التنموية.

إن تعرض البنوك لصدمات وأزمات مالية أمرُ يتوقع حدوثه من فترةٍ لأخرى ، وهو ماحدث كما سبق الإشارة فى بحثنا عندما حدثت انهيارات مالية للبنوك فى أمريكا الشمالية ودول جنوب شرق آسيا والبرازيل والأرجنتين ، إضافة للمعاناة الشديدة التي تعانيها المصارف حول العالم خلال الأيام الحالية بسبب تداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد (Covid 19) ، والذي فرض ضغوطًا بالغة القسوة على النظام المصرفي بسبب تراجع حجم الاستثمارات وتراجع معدلات النمو وتزايد الضغوطات الاقتصادية على مختلف الاقتصادات حول العالم.

لما سبق وغيره ، فقد عملت لجنة بازل على متابعة التطورات في المجال المصرفي الدولي ، ووضعت الآليات التي تساهم بدرجة عالية في الحفاظ على سلامة واستقرار الأنظمة المصرفية حول العالم ، بداية من بازل الأولى ، والثانية ، والثالثة .

تأسيسًا على ذلك ، فقد آثرنا تقسيم دراستنا إلى مباحثٍ ثلاثة : في المبحث الأول : حاولنا تسليط الضوء على موجز مختصر لماهية الرقابة المصرفية وأهميتها وتبيان ركائزها. انتقلنا بعد ذلك للمبحث الثاني : والذى استعرضنا فيه الجهود الدولية التي قامت بها المؤسسات المالية الدولية بالتركيز على لجنة بازل الدولية ، مبينين في الوقت ذاته اختلاف وجهات النظر بخصوص آليات الرقابة . وانتهينا بالمبحث الثالث :

وفيه تطرقنا لاتفاقية بازل الثالثة وأبرز آليات مواجهة الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها النظام المصرفي .

ومن خلال هذه الدراسة يمكننا استيلاد العديد من النتائج ، نذكر بعضها على النحو التالي :

أولاً : أصبح موضوع الرقابة المصرفية على أعمال البنوك أمرًا غاية في الأهمية ، ومحل إهتمام بالغ من مختلف دول العالم ، نظرًا للأزمات المالية التي تتعرض لها الأنظمة المصرفية من حينٍ لآخر.

ثانيًا: تؤدي الرقابة المصرفية الجيدة إلى تقليل معدلات الخسائر التي يمكن أن تلحق بالبنوك بسبب تحرير قطاع البنوك والمنافسة الدولية ، وأثر ذلك في سلامة واستقرار العمل المصرفي.

ثالثًا: استنتجت الدراسة أن الركائز الأساسية لعمليات الرقابة المصرفية ، تتمثل في السيولة والإدارة وكفاية رأس المال ووجود أنظمة وتعليمات ، تتسم بالوضوح والشفافية .وبرغم ذلك فإن كفاية رأس المال تعتبر الركيزة الأكثر أهمية من غيرها ، والتي حظيت باهتمام كبير من قبل المؤسسات المالية الدولية .

رابعاً: لعبت لجنة بازل دورًا مهمًا في وضع معايير ومقررات ساهمت في الحد من الانهيارات المصرفية ، وحسنت من الأداء الإداري والفني في الأنظمة المصرفية للكثير من الدول.

خامساً: هناك اختلافات بين المتخصصين حول الجهة المسئولة عن تولي الرقابة المصرفية ، وإن كانت أغلب دول العالم تعطي الصلاحية لبنوكها المركزية لتولي هذه المهمة ، كما هو الوضع في مصر.

سادسًا: تستهدف الرقابة المصرفية بشكلً أساسي جملة من الأهداف ، أهمها : حماية المودعين ، ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي واستقرار النظام المالي والمصرفي.

سابعاً: لم تخضع البنوك دولية النشاط لعمليات رقابة وإشراف كافية من دولها ، ومرجع ذلك رغبتها الشديدة في تحقيق مكاسب كبيرة من السوق الدولية للاقراض . ورغم ذلك ، فقد تعرضت هذه البنوك لصدمات مالية هي الأخرى جعلها تخضع في النهاية لقواعد لجنة بازل الدولية.

ثامناً: توصلت لجنة بازل إلى العديد من الاتفاقيات التي تستهدف تحقيق معدلات سلامة وأمان عالية فى النظام المصرفي . بدأت باتفاقية بازل الأولي والثانية ، ثم بازل الثالثة لمعالجة بعض الثغرات في الاتفاقيات السابقة ولإحكام السيطرة والرقابة على الأعمال المصرفية.

تاسعاً: إن الملامح الأساسية لاتفاقية بازل الثالثة تتمثل في :تحسين عمليات إدارة المخاطر ، تطوير متطلبات رأس المال ، تعزيز الصلابة المالية للبنوك و تحسين آليات انضباط السوق ونظام معالجة أفضل لمخاطر السيولة .

التوصيات

إضافة إلى ماتقدم من استنتاجات ، فقد توصلت الدراسة إلى عدة توصيات ، يمكن أن نذكر بعض منها على النحو التالي :

أولاً: ضرورة إنشاء إدارات رقابية تتمتع بدرجة من الاستقلالية تكفل لها إتخاذ القرارات المناسبة ، لتجنب حدوث أزمات مالية كبيرة ، وبعيدًا عن أية تأثيرات خارجية.

ثانياً: أهمية التطبيق الصارم لمعايير لجنة بازل ، والمتعلقة بالحد الأدنى لكفاية رأس المال ، حفاظًا على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي .

ثالثاً: أهمية تبني سياسات مالية ونقدية تتسم بالاستقرار النسبي ، حتى تضمن استقرار الاستثمارات وتزيد الثقة في الجهاز المصرفي ، مما يشجع في النهاية جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

رابعاً: ضرورة تطبيق المعايير الجديدة لاتفاقية بازل الثالثة ، نظرًا لأهميتها الكبيرة في انضباط الأسواق من ناحية ، ومن ناحيةٍ أخرى تساهم في تعزيز الصلابة المالية للبنوك.

خامسًا : إن وجود نظام مصرفي قوي يتمتع بشفافية كبيرة في قراراته وآلية عمله يسهم في تحسين وضعية البنوك الوطنية في مؤشرات التصنيف الائتمانية الدولية . لذا نوصي بدعم مجالس الإدارات في تنشيط آليات الرقابة الوقائية ومعايير السلامة الدولية من أجل تقييم وتقليل المخاطر.

سادساً: ضرورة تبني آلية رقابية واضحة على حجم النسهيلات الائتمانية وكذلك حجم الودائع لدى البنوك ، منعًا لحدوث أزمات سيولة تقلل الثقة في الجهاز المصرفي .

سابعاً: يمثل الجهاز المصرفي عصب التنمية الاقتصادية في مختلف البلاد لذا نوصي بدعم وتطوير الكفاءات الإدارية القادرة على إحداث نقلة نوعية في العمل المصرفي خلال الفترات المقبلة ، فضلًا عن تطبيق معايير الأمن والسلامة والرقابة في البنوك بشكلٍ فعال.

ثامنًا: أهمية العمل على إحداث تعديلات وتغييرات قوية في القوانين المنظمة لعمليات الرقابة المصرفية لتتوائم مع مقررات بازل الحديثة .

تاسعاً : ضرورة منح المراقبين الصلاحيات اللازمة لأداء مهامهم على أكمل وجه ، ومنحهم السلطات المؤسسية والقانونية الداعمة لعملهم.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

أولًا : المراجع العامة والمتخصصة :

السيد أحمد عبد الخالق، البنوك التجارية الدولية وأزمة المديونية العالمية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، ١٩٩٢.

إبراهيم عبد الله ، تحرير الخدمات المصرفية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية مع التطبيق على مصر ، دار الفكر والقانون ، المنصورة ، ٢٠١٣.

أحمد زكريا صيام ، دور الرقابة المصرفية والتحكم المؤسسي في الحد من الأزمات المالية : البنك المركزي الأردني أنموذجًا ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مؤتمر منظمات متميزة في بيئة متجددة ، الأردن ، ٢٠١١.

أحمد محمد مشعل ، الرقابة المصرفية الفعالة وأثرها على سلامة الصناعة المصرفية في ضوء مبادئ بازل ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة المنوفية ، مجلد ١١، العدد ٢١ ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣٩.

إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة فى الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، مرجع سابق، ص٥.

بوزبرة فاطمة ، الرقابة المصرفية في الجزائر وفق مقترحات لجنة بازل ودورها في رفع أداء البنوك التجارية ، رسالة ماجستير ، جامعة الطاهر مولاي، الجزائر ، ٢٠١٥/٢٠١٦.

مؤسسة النقد العربى السعودى، بالمعهد المصرفي بالرياض، بعنوان "ندوة عن المعايير الاحترازية للمصرفية الإسلامية". راجع الموقع الآتى:

http://www.sama.gov.sa/ar/news/1428-01/14280122-1.htm.

زهير على أكبر، دور لجنة بازل فى الرقابة المصرفية، جريدة المنارة، تصدر عن مؤسسة الجنوب للصحافة والنشر. منشور على الموقع: http://www.at_mannarah.com

محمود عبد العزيز محمود، "الإطار الجديد لحساب معيار كفاية رأس المال المقترح من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية"، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٢٢٩، المجلد العشرون، يناير ٢٠٠٠.

ماجدة أحمد شلبى، مرجع سابق، ص٣١، وكذلك اتحاد المصارف العربية، الإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل لكفاية رأس المال والرقابة المصرفية وأبعاده بالنسبة للمصارف العربية، العدد ٢٣٣، المجلد ٢٠٠٩، ٢٠.

محمود عبد السلام عمر، لجنة بازل بين التوجهات القديمة والحديثة، المعهد المصرفى، سلسلة أوراق للمناقشة، ١٩٩٥.

منير إبراهيم هندي ، إدارة البنوك التجارية (مدخل إتخاذ القرارات) ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة الثالثة ، الاسكندرية ، ٢٠١٥.

ماجدة أحمد شلبى، الرقابة المصرفية فى ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، الدليل الإلكترونى للقانون العربى، وهذا بحث منشور على الشبكة الدولية للمعلومات على موقع:www.arablawinfo.com 5/12/2007 .

محمد سميرأحمد ، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية ، دارة المسيرة ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٩.

رشيدة جلاوي ، الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك (دراسة حالة الجزائر) ، رسالة ماجستير ، الجزائر،٢٠١٤/٢٠١٥.

نبيل حشاد، "بازل ما لها وما عليها"، مجلة البنوك، العدد الثانى والعشرون، يناير/ فبراير، ٢٠٠٠.

نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، ١٩٩٤م، ص٢٧٠ .

سهير محمود معتوق، معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية ومدى التزام البنوك المصرية بها، المؤتمر العلمى الثانى، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، مستقبل النظام الاقتصادى العالمى فى ضوء التطورات المعاصر، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٤ مايو ٢٠٠٤.

سلوى العنترى، أثر تحرير تجارة الخدمات المالية على وظائف البنك المركزى، مجلة البنوك، العدد السادس والعشرين، سبتمبر- أكتوبر ٢٠٠٠.

صندوق النقد العربى، الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية"، ٢٠٠٤.

صلاح الدين محمد الامام ،تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية لنظام CRAFTE نموذجا ، مجلة الادارة الاقتصادية ، العدد التسعون ، السنة الرابعة والثلاثون ، ٢٠١١.

صندوق النقد العربى، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، أبو ظبي ٢٠٠٤.

ثانيا : الأبحاث المنشورة على الإنترنت وبعض المواقع الإلكترونية:

صندوق النقد العربى ،"سياسة تصنيف التسهيلات ائتمانية وكيفية احتساب المخصصات اللازمة لها"، الاجتماع الخامس ، ١٩٩٥، هذا البحث منشور على الموقع الإلكترونى: http://www.amf.org.ae

ألام بوعيدلى، الصناعة المصرفية العربية وتحديات بازل، وهذا البحث منشور على الإنترنت على الموقع الآتى:

http://www.majalisna.com/showflat.php?boord=ec-number=340396.

بحث بعنوان، اتفاقية بازل لكفاية رأس المال، بحث منشور على الشبكة الدولية للمعلومات على الموقع التالى:

http://www.majalisna.com/printthread.php?Board=ec&main=348692&type=post

الموقع الإلكترونى لبنك التسويات الدولية على العنوان التالى:

http://www.bis.org

موقع المعهد المصرفى المصرى، وموقع البنك المركزى هو: http://www.ebi.gov.eg ؛http://cbe.org.eg؛

الموقع الإلكترونى لبنك التسويات الدولية وهو:

http://www.bis.org/bcbs/index.htm.

بحث منشور على الشبكة الدولية للمعلومات بعنوان "اتفاقية بازل لكفاية رأس المال" على الموقع:

http://www.majalisna.com.

مزيد من المعلومات عن الإفصاح المالى للبنوك:انظر الأوراق والتوصيات الصادرة عن اللجنة العربية للرقابة المصرفية،لاجتماع الرابع لصندوق النقد العربى،١٩٩٤م، متاح على العنوان التالى:

http://www.amf.org.ae

ثالثًا: التقارير والنشرات الاقتصادية :-

تقرير عن التنمية فى العالم: بناء المؤسسات من أجل الأسواق، البنك الدولى، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٢.

النشرة الاقتصادية، البنك الأهلى المصرى، العددين الأول والثانى، المجلد الرابع والخمسون، ٢٠٠١.

النشر الاقتصادية التى تصدرها إدارة البحوث، البنك الأهلى المصرى، العدد الرابع، المجلد الرابع والخمسون،القاهرة، ٢٠٠١، ص١٢.

النشرة الاقتصادية التى تصدرها إدارة البحوث الاقتصادية، البنك الأهلى المصرى، العدد الثالث، المجلد الواحد والأربعون، القاهرة١٩٨٨.

النشرة الاقتصادية، البنك الأهلى المصرى، العدد الرابع، المجلد السادس والخمسون، القاهرة، ٢٠٠٣

المراجع باللغة الأجنبية :

ASLI D, ENRICA D, and THIERRY T, Banking on The Principles: Compliance With Basel core Principles and Bank Soundness, 2006, p.3.

Bis History. Available at: http://www.bis.org/about/history.htm.

Bis: Core Principles for Effective Banking Supervision-consultative document, April, 2006, available at: http://www.bis.org/publ/bcbs123.htm

Bis: The importance of banking supervision in Financial Stablity, preview 2008, pp. 1-5. available at: http://www.bis.org.

"about the Basel committee", available at http://www.bis.org/bcbs/index.htm.

Basel II: Revised international Capital Framework, *June 2006), available at: http://www.bis.org.

Bis: Basell 2: International Convergence of Capital Measurement and capital standards: Arevised Framework- Comprehensive Version, 2006. available at: http://www.bis.org/publ/ bcbs128.htm

Ford, Guy and sundmacmer maike, Basel 11: Aresearch Agend for Banks, 2004. Available at ssrn: http://ssrn.com/abstract=963237.

David S. Bieri, The Basel Process and Financial Stability, Bank For International Settlements, November 2004, pp. 1-2.

Marc Seidenberg and til schuermann, (2003), "The New 13 a sel Capital Accord and questions for research", Federal reserve Bank of New York, p.p. 6-7.

Robert C. Effrots, Current Legal Issues Affecting Central

Banks, International Monetary Fund, March, 1997, p. 310.

Patrick Van Roy, (2005), "The impact of the 1988 Basel Accord on Banks, Capital Ratios and Credit Risk-Taking: an international study", European Centre for Advanced research in Economics and statistics (ECARES), Université libre de Bruxelles.

Patricia Jackson, (2001) "Bank Capital standards: The new Basel Accord", Bank of England Quarterly Bulletin, p. 55.

Basel committee on Banking supervision international convergence of capital measurement and capital standards, Basle, July 1988, pp. 15-16.

Patrick van Roy (2005), "The impact of the 1988 Basel Accord on Banks' Capital ratios and credit risk-taking an international study", European centre for Advanced research in Economics and statistics (ECARES), pp. - 4-5.

Secretariat of the 13 a sel committee on 13 anking supervision, "The New 13 a sel Capital Accord: an explanatory note", January 2001, p.2.